**ملخص لمادة: السياسة العامة**

**( منظور كلي في البنية والتحليل )**

**المؤلف:الدكتور فهمي خليفة الفهداوي**

![Kau_Logo[1]]()

 قسم الادارة العامة

|  |  |
| --- | --- |
| **PAD331** السياسة العامة | االمادة: |
| السياسة العامة : منظور كلي في البنية و التحليل  | عنوان المرجع : |
| فهد خليفة الفهداوي  | المؤلف : |
|  دار المسيرة للنشر والتوزيع،1422ه | الناشر : |
|  |
| * الفصل الأول:نشأة السياسة العامة و تطور مفاهيمها ص.ص 27-52
* الفصل الثاني : أنماط السياسة العامة و مرتكزاتها البنيوية ص.ص 59-87
* الفصل الثالث:تحليل الساسة العامة: الأطر و المنهجية و الأبعاد 91-119
* الفصل الرابع : نماذج اتخاذ القرار في السياسة العامة ص.ص125-151
* الفصل الخامس:نماذج صنع السياسة العامة، من منظور العملية ص.ص 167-194
* الفصل السادس : البيئة المؤثرة و صناع السياسة العامة ص.ص 199-230
* الفصل السابع:-عملية صنع السياسة العامة ص.ص 235-268
* الفصل الثامن : عملية تنفيذ السياسة العامة ص.ص 273-304
* الفصل التاسع:تقويم السياسة العامة: ص.ص 309-334
 | الفصول المقررة : |

 كلية الاقتصاد والادارة

**هذا الملخص وقف لله تعالى لا يجوز نسخة والمتاجرة به**

**الفصل الأول:**

**نشأة السياسة العامة وتطورمفاهيمها الحديثة**

**اولا: نشأة السياسة العامة وتطورها:تشكل الظاهرة السياسية امتدادا طبيعيا يرتبط بحياة الإنسانية والمجتمعات**

**تجلي ذلك الاهتمام في الجهد التقليدي الذي استمر به قديما لحين بلوغ الحياة الاجتماعية والانسانية منصف القرن التاسع عشر حينما كانت معظم الجامهات الاوربية تدرس السياسة والحكم كفرع من فروع الفلسفة الاخلاقية.**

**ويلاحظ على الجهد التقليدي اظهارة الاهتمام بالسياسات التي تنتجها الحكومات والاشارة الي القوى التي تسهم في بلورة السياسات وتاثيرها في المجتمعات من خلال التطرق الى البناء المؤسسي ودراسة الترتيبات الهيكلية لها**

 **مثل – الفيدرالية وفصل السلطات والمرجع القانوني وما يخص البرلمان وارئيس والحاكم والعلاقات الحكومية واعمال السلطات الثلاث ( التشريعية-التنفيذية- القضائية) فبقيت دراسة وصفية ظاهرية فأغفلت ترتيب العلاقات الهامة والاتصالات القائمة بين المؤسسات.**

**وبعد ان استقل علم السياسة واصبح احدى فروع العلوم مفهوم السياسة العامة جالاجتماعية فقد حظي بالدعم في مجال البحث العلمي والمعرفي.**

**وقد شهدت الفترة بين الحربيت العالميتين , تطورا مرحليا في مفهوم السياسة العامة جراء شيوع نتاجات وتجارب المدرسة السلوكية.**

**وتعاظم الاهتمام بالسياسة العامة اكثر بعد الحرب العالمية الثانية بعل تنامي الاصوات المنادية بضرورة تدخل الدولة كمحرك للنشاط الاقتصادي واعادة بناء الاقتصاد القومي وتوجية الموارد الاقتصادية لسد حاجات عموم المواطنين.**

**وكان من نتائج المجهود الفكري لاعوام الخمسينيات للقرن العشرين انبعاث وبروز مصطلح (علم السياسة العامة)**

**الذي تبلور بمجهود العالم الاقتصادي السياسي(هارولد لاسويل)في كتابه السياسة: من يحوز على ماذا ؟ومتى وكيف؟)**

**وضمن هذا الطرح ارتبط مفهوم السياسة العامة الي حد ما بالعلوم السياسية وحصريا بما يختص بنظام الحكم في امريكا . ومع ظهور المدرسة السلوكية وتزايد الاهتمام بدراسة تحليل النظم الذي تحول من تسليط الضوء فقط على الدولة الي تسليطة نحو الابعاد المتعددة التي تشكل حقيقة اجتماعية ومن بعدها اصبحت الجماعات والقوى الاجتماعية هي ركيزة البحث والاهتمام والتحليل واصبح مفهوم السلوك هو الرمز المتحكم في دراسة علم السياسة وحل مفهوم النظام بدلا من مفهوم الدولة. وصار كل ما يختص بالدولة يطلق علية ( مدخلات ومخرجات النظام السياسي )**

**وتوالت الابحاث والدراسات حتى ظهرت دراسات مرتبطة بمفهوم (المجال العام ) الذي يشمل النشاطات والتفاعلات لمنظومة المدخلات تتمثل ب ( الاحزاب السياسية –جماعات المصالح- الراي العام – السلوك الاجتماعي ) مع منظومة**

**المخرجات وتتمثل ب ( النشاطات والقرارات – تنظيمات الهيئات الحكومية المحلية والوطنية والدولية )**

**كما ظهرت دراسات تتعلق (بالقضايا السياسية) التي تعنى بموضوعات الحياة الانسانية والاجتماعية ( كمياة الشرب واستهلاك الطاقة و حماية البيئة و الامن والسلامة و الصحة و التعليم معالجة الفقر وحقوق الاقليات كجزء من القضايا التي تعتني بها السياسة العامة.**

**الاتجاهات الحديثة ترى ان السياسة العامة ماهي الا محصلة مجتمعة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من المؤثرين والفاعلين على المستويين المحلي والمركزي .**

 **ثانيا : مفاهيم السياسة العامة وتطورها في ضوء التطورات الفكرية الحديثة:
حاول المعنيون من علماء السياسة والإدارة العامة والاجتماع أن يربطوا مفهوم السياسة العامة بقضايا الشؤون المجتمعية العامة ومجالاتها التي تتمثل بالحاجات والمطالب والقضايا والمشكلات على الرغم من وجود تفاوت وتباين في وجهات حول الاسس التي ينطلقون منها عند بيان موقفهم او تعريفهم للسياسة العامة فضلا عن اختلافهم حول تعريف (المجال العام) .**

**تعريفات متعددة لمفهوم السياسة العامة**

 **أ: السياسة العامة من منظور ممارسة القوة: هي القدرة التي يحظى بها شخص ما للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات ومجريات الأمور نتيجة امتلاكة لواحدة او اكثر من مصادر القوة المعروفة مثل ( الإكراه - المال – المنصب – الخبرة الشخصية)**

**لقد عرف هارولد لاسويل السياسة العامة : من يحوز على ماذا ومتى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموراد والمكاسب المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة والنفوذ والتاثير بين افراد المجتمع من قبل المستحوذيين على مصادر القوة.**

 **ب: السياسة العامة من منظور تحليل النظام: يمثل النظام وحدة كلية مؤلفة من مجموعة من نظم فرعية تشكل فيما بينها نسقا من العلاقات المتبادة عرفها العالم دافيد استون: بأنها توزيع القيم (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات الالزامية في اطار تفاعل بين المدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة.**

**المدخلات تمثل( مطالب الافراد اودعمهم) المخرجات تمثل(القرارات والانظمة الملزمة للافراد)**

**التغذية الراجعة تمثل (ردود افعال الافراد حيال المخرجات).**

 **ج: السياسة العامة من منظور الحكومة:بوصف الحكومة سلطة تمارس السيادة في الدولة لأجل حفظ النظام وتنظيم الأمور داخليا وخارجيا فالسياسة العامة ينظر لها كممارسة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة داخل الاجهزة والؤسسات الحكومية وكيفية انسياب العلاقة بين التشريع والتنفيذ والقضاء.**

**فان السياسة العامة يمكن النظر اليها من خلال كونها ممارسة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة في سبيل صيانة بنيتها التنظيمية وممارسة اعمالها لاجل حفظ النطام والامن لمجتمعها داخليا وخارجيا.**

**عرفها هنري توني(تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة لااحداث تغييرات معينة داخل النظام الاجتماعي للدولة.**

**عرفها دي كوسيولاس(تلك القرارات والخطط التي تضعها الهيئات الحكومية لاجل معالجة القضايا العامة في المجتمع)**

**تعريف شامل للسياسة العامة علي ضوء الدراسات والتعاريف**

**السياسة العامة : هي تلك المنظومة الفاعلة (المستقلة و المتغيرة و والمتكيفة والتابعة)التى تتفاعل مع محيطها والمتغيرارت ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية(فكرا وفعلا)بالشكل الذي يعبر عن نشاط المؤسسة الحكومية الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها ,عبر الاهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة في حل القضايا ومواجهه المشكلات القائمة والمستقبلية والتحسب لكل ما ينعكس عنها وتحديد الوسائل والموارد الفنية والبشرية والمعنوية اللازمة وتهيئتها كمنطلقات نظامية هامة لاغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية ومتابعتها ومراقابتها وتطويرها و تقويمها لما يجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع.**

 **ثالثا : العناصر الأساسية المكونة للسياسة العامة:ان هيكلة السياسة العامة ترتبط وتتشكل عبر مجموعة عناصر تمثل محصلة مفاهيم سلوكية مترابطة ومتفاعلة تنبثق عن فهمنا الاكاديمي التحليلي (النظري والعملي)**

**لماهية السياسة العامة وماهي اهم والزم عناصرها الاساسية.**

 **أ- المطالب السياسية: كل ما يقدم ويطرح على طاولة المسؤولين في الحكومة من قبل ابناء المجتمع والمواطنين بغض النظر عن هوياتهم واجناسهم وصفاتهم الرسمية وغير الرسمية مما يجعل تلك المطالب المطروحة مولدا وسببا وجيها نحو اثارة انتباة الحكومة للبدء او المباشرة في دراسة عملية صنع السياسة العامة المطلوبة ازاءها.**

 **ب- قرارات السياسة: كل ما يصدره المسؤولين الحكوميين المخولين قانونيا ورسميا من الاوامر ومن التوجيهات المعبرة عن محتويات واجراءات السياسة العامة.**

 **ج- اعلان محتويات السياسة: تتمثل في الخطابات والإعلانات الرسمية أو التفسيرات والتصريحات الحكومية العامة للمجتمع وللراي العام وللمعنيين . وهذا الاعلان قد يتخذ صيغا عديدة من حيث اشتمالة على الصفة لرسمية وعلى نية الجهات المسؤولة نحو القيام بعمل ما والهدف المرجو منه وفي جميع الاحوال فان الغاية من الاعلان هي بيان جهد الحكومة وسعيها من اجل النفع الاجتماعي ومنع الاشكاليات وفهم مضمون السياسة العامة.**

 **د- مخرجات السياسة: وتتمثل محصلة النتائج المتطورة والمعطيات الملموسة الناجمة عن السياسة العامة عند عملية تنفيذها ,كما تمثل تلك المخرجات الحكم او الفيصل بين ما اعلنتة الحكومة من وعد بالعمل والتنفيذ وبين ما تحقق فعليا من ذلك الاعلان او الوعد بشكل مرئي ومتجسد للعيان بحيث قد تاتي تلك المخرجات مرضية وكما كان يتوقع لها او غير مرضية ويؤكد هذا اهمية ودور التنفيذ للسياسة العامة.**

 **هـ - أثر السياسة: وتتمثل في العوائد المحصلة والنتائج المنظورة المقاسة ، المقصودة أو غير المقصودة جراء السياسة العامة التى تجسم دور الحكومة ازاء القضايا والمشكلات حيث ان لكل سياسة عامة حري تنفيذها اثارا معينة قد تكون ايجابية لكنها مصحوبة بمضاعفات واثار سلبية. وبهذا تكون اثار السياسة العامة محورا هاما من محاور تحليل السياسة العامة ازاء التاكد من كون السياسة العامة خدمت اغراضها التي شرعت من اجلها ام لا .**

 **رابعا : الأهداف المترتبة عن دراسة السياسة العامة:ترسخت للسياسة العامة اهداف موضوعية دفعت المعنين لدراسة السياسة العامة والاهتمام بمحاورها في سبيل تحقيق افضل تغطية استيعابية للاهداف المرجوة.**

**من اهم الاهداف :**

 **أ- تطبيق المنهج العلمي الصحيح في دراسة قضايا السياسة العامة.**

 **ب- دعم الإمكانات والقدرات المهنية في عملية السياسة العامة.**

 **ج- تنضيج الأفكار والتجارب السياسية .**

**خامسا : خصائص السياسة العامة:ان لمفهوم السياسة العامه معنى عاما في بلورة العلاقات واقامة التفاعلات بين مكونات النظام الاجتماعي والسياسي . بما في ذلك العلاقات والممارسات المتجسدة عن السلوكيات للمؤسسة**

**الرسمية ما يدفع للقول ان مضمون السياسة العامة يتجلى في خصائصها او سماتها.**

 **1- السياسة العامة هي فعل للمؤسسة الحكومية.**

**2-- السياسة العامة هي فعل ذات سلطة شرعية.**

**3- - السياسة العامة هي نشاط هادف مقصود.**

**4- - السياسة العامة هي استجابة واقية ونتيجة فعلية.**

**5- - السياسة العامة شاملة وتمتد لعموم المجتمع المقصود بها.**

**6- - السياسة العامة توازن بين الفئات والجماعات المصلحية.**

**7- السياسة العامة قد تكون غير معلنة أو غير مؤطرة بقانون أو نظام.**

**8- - السياسة العامة تعكس مايسمى ( الجدوى السياسية)**

**الفصل الثاني:
 أنماط السياسة العامة ومركزاتها البنيوية.**

 **اولا : مستويات السياسة العامة ضمن الإطار العام:تتعدد مستويات السياسة العامة لكونها ذات سمة متغيرة ويحكمها الطابع التعددي في ضوء اهداف السياسة العامة واهتمامات صانعيها والجهات المعنية مخرجاتها**

**اشار (هينز سكليشز) الى ثلاث مستويات**

**السياسة الكلية التقليدية - السياسة الجزئية ( الكلية المتداخلة) – السياسة الجزئية**

**غير ان (جيمس أندرسون) يقدم السياسة العامة على 3 مستويات:**

 **أ- السياسة العامة الكلية: هي تلك السياسات العامة التي تحظى باهتمام جماهيري واسع النطاق وتجذب اليها شرائح وقطاعات كبيرة من ابئاء المجتمع بحيث تصبح قضاياها مثارا لانتباه الجميع ويتجل عنها تباين في وجهات النظر والجدال والنقاش في بدايتها حتى تنتقل من مستواها الجزئي الى مستواها الكلي الواسع الذي يضفي عليها سمة التعقيد والتشابك واشتراك الاقطاب المتعددة كالاحزاب السياسية واعضاء البرلمان والاعلام والادارات الحكومية والجماعات المصلحية**

**ومن سمات السياسات العمة الكلية .**

* **انها سياسات عامة تتسم بالوضوح النسبي لموضوعاتها**
* **تعدد الجهات الرسمية الداخلة في مناقشتها.**
* **تستدعي اهتمام رئيس الحكومة ةتدخلة كطرف مشارك في حسمها**
* **انها سياسات عامة تتطلب نوعا من احلال التوازن بين (الخيار العام) و (خيار السياسة )**

 **ب- السياسة العامة الجزئية: هي تلك السياسات التي تحظى باهتمام محدود يتمثل بجهود الفرد أو شركة معينة لاستحصال امتياز خاص بهما بعيدا عن اتصافها بالعمومية والشيوع مثل السعي للحصول على قرض لادامة اعمال شاريع اهلية او مثل قرارات الحكوكة باعفاء المستثمر الاجنبي او المستثمر الصناعي من ضريبة الدخل لمدة زمنية معلومة وبالتالي تكون سماتها على عكس سمات السياسة الكلية حيث ان سياساتها بعيده عن الجمهور والمواطنين والراي العام .**

 **ج- السياسة العامة الفرعية:وهي تلك السياسات العامة ذات الطبيعة الوظيفية والتنظيمية التي تركز على القطاعات التخصصية كالموانئ والملاحة وغيرها . وتشمل على طبيعةالعلاقات والتفاعلات المتبادلة بين الاجهزة الادارية وبين لجان البرلمان والجماعات المصلحية . تتصف سماتها الحقيقية في التعبير عن الواقع او تصويرة فيما يختص بكيفية حدوث الاشياء وبلورة المصالح اعامة والخاصة والتعرف على نوعيات المشكلات من حيث دوامها وفجائيتها .**

**ثانيا : المستوى العقيم في السياسة العامة:
نعم هناك مستوى عقيم للسياسة العامة وهذا المستوى يقف على مفترق الطرق ولا يتوافق مع المستويات الثلاثة التى تم ذكرها للسياسة العامة من حيث انها تمثل مستويات داخلية (داخلية الدولة الواحدة – ضمن حدودها الاقليمية – وسياستها الشرعية - وخياراتها المجتمعية )**

 **في حين ان هذا المستوى العقيم يمثل مستوى خارجيا طارئا مفروضا شاذا عن طبيعة المستويات الاخرى المعروفة للسياسات العامة املته المعطيات الراهنة على الواقع السياسي والاجتماعي دوليا واقليميا ووطنيا كنتيجة مخزية من تلك النتائج التى استحدثتها مفارقات القوة او الهيمنة.**

**ثالثا : مستويات السياسة العامة في إطار هرمية البناء المؤسسي للدولة والحكومة: من الممكن ان تصاغ السياسة العامة بطريقة تكاملية من خلال تجزئة أو توزيع القوى وجعلها 3 مستويات**

1. **المستوى المركزي الحكومي**
2. **المستوى الإقليمي للمدينة أو الولاية**
3. **المستوى اللامركزي للمحليات والجماعات المحلية**

**فالبناء المؤسسي للدولة والحكومة على مجموعة العلاقات والروابط التي اشار اليها الدستور وحدد تفاصيلها وفي اطار المنظومة القانونية الدالة على اللاحيات الرسمية والتسلسلات الهرمية والارتباطات المركزية والامركزية بما يجعل من ذلك كله بناءا مؤسسيا قائما على اسس ومنطلقات قانونية ترسم الحدود التخصصية للمهام والواجبات والصلاحيات والواجبات والسلطاتفي ضوء تعدد المستويات السياسية او الادارية .**

 **المستويات الهرمية ضمن البناء المؤسسي القائم في الدولة والحكومة:**

 **1- السياسة العامة على المستوى التشريعي: تتمثل السياسة العامة التي يتم اتخاذها في (البرلمان , مجلس الشعب , الكونغرس , الجمعية الوطنية , المجلس التشريعي ) والمعنية بسن القوانين الجديدة واصدار اللوائح القانونية التى تعدل او تلغي بعض القوانين السابقة المعمول بها.**

 **غالبا ما تكون سياسات هذا المستوى متصفة بالعمومية والشمولية كما تعكس السياسات العامة التشريعية توجهاتها المجتمعية والانسانية التي تربطعا بالمجتمع وجمهور الناخبين والبيئة المحلية وتسعى الى خلق التوازن بين المطاليب الاجتماعية وبين القدرة التنفيذية للحكومة والتوفيق بين الضغوطات والمصالح المتبادلة ذات التأتير في عملية صنع السياسة العامة.**

 **2- السياسة العامة على المستوى الحكومي: وتتمثل السياسة بمختلف توجهات الحكومة وقراراتها الصادرة من خلال مؤسساتها القائمة التي تتجسد في الأطر السياسية.**

**ويتجلى هذا المستوى من خلال دواوين الوزارات القائمة في الحكومة وتوجهات الوزارة وكذلك منخلال مجلس الوزراء الذي يراسة رئيس الحكومة حيث ينزع هذا المستوى الهام في صنع السياسات القابلة للتحقيق والتي تجسم خيارا توازنيا بين الاعتبارات التشريعية للمشرعين في البرلمان وبين الاعتبارات السياسية للنظام السياسي في الدولة وبين الاعتبارات التنفيذية المحققة لتلك السياسات العامة عبر توظيف الموارد المتاحة ماديا وبشريا وزمنيا, وتضمن تلك السياسات كل ما من شأنة بلورة العلاقات الخارجية والعمل على صنع السياسات العامة التي تكفل ما يدعم المصلحة الكلية للدولة والمجتمع في علاقاتها مع الدول والبلدان الخارجية.**

 **3- السياسة العامة على المستوى التنفيذي الاداري:وتتمثل هذه السياسة التي تتخذها الأجهزة الإدارية والتنظيمات الرسمية البيروقراطية القائمة في الحكومة فيما يختص ويتعلق بتنفيذ السياسات العامة التي نتجت عن المستوى الحكومي التنفيذي الاعلى.**

**ويتجلى هذا المستوى بمراكز وكلاء الوزارات وبالمديرين العامين للدوائر المركزية والمؤسسات العامة وبرؤساء الدوائر الادارية والمحاكم القائمة على تقديم الخدمة المباشرة للمجتمع.**

 **4-السياسة العامة على المستوى الفني والاجرائي:وتتمثل بتلك السياسات العامة التي تتكون من مجموعة القواعد والمعايير التي تعتمد عليها الإدارة بصورة عامة لفرض ارشاد الموظفين الى تنفيذ السياسات العامة المتخذة ضمن المستويات العليا بحيث تتضمن سبل العمل الاداري وترشيد خطواتة ما يحقق الدرجة المطلوبة من الكفاءة والفاعلية في الاداء ويقلل من حالات الضياع والاسراف في الوقت والجهد والنفقات.**

**ان هذا المستوى من السياسات العامة يختص بتوضيح الكيفية التي في ضوئها ينبغي تأدية المهام والاعمال وكيفية تتابع الاعمال والعمليات المطلوبة فيها والاجراءات اللازمة لها. تكون السياسات العامة الاجرائية او الفنية طريقا لرسم الحدود والاتجاهات المعتمدة التي تمكن المدراء التنفيذيين في اجهزتهم الحكومية من اتخاذ القرارات في اطارها كما تكون طريقا يحدد قواعد الاداء الذي يجب على العاملين او الموظفين الاسترشاد بها والالتزام بموجبها في ادائهم الفردي.**

**رابعا : تصنيف السياسة العامة في ضوء الأهداف الكبرى التي تقوم عليها علاقات الدولة مع مجتمعها الداخلي أو الخارجي:**

**يشكل هذا التصنيف الابعاد الجوهرية للواقع المنظور للسياسات العامة ولتوجهاتها واهدافها المستقبلية في بناء الدولة والمجتمع والتنمية المطلوبة.**

 **\*السياسات العامة المتخذة لأجل الحفاظ على نمو وتطوير المجالات الاقتصادية: غالبية الدول الحديثة تواجه القضايا الهامة المرتبطة بالنمو والتقدم الاقتصادي وتفرد لها حيزا كبيرا في سياساتها العامة المتخذة نظرا لحاجتها الى الخدمات والمواد الاولية ونظرا لندرة الموارد الاقتصادية فان الحكومة تقوم بدراسة امكانية الانتاج وايجاد افضل السبل لتوفير السلع والخدمات للمواطنين مع حساب النمو السكاني الى حساب كيفية تأمين الحاجيات الاساسية من طعام ولباس وامن وسكن ورعايا صحية وتعليمية من خلال استغلال الموارد والتروات والعمل على تشجيع وجذب الاستثمارات وتطوير عمليات التجارة والحصول على المعونات اللازمة والسعي نحو زيادة الانتاج والسيطرة على ظاهرة التضخم والبطالة.**

 **\*السياسات العامة المتخذة لأجل تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية للمجتمع: حيث تسعى الحكومة نحو تحسين مستويات الحياة لمجتمعاتها بما يلبي حاجاتهم وحاجات أبنائهم،مما يتطلب ذلك وجود الدعم الاقتصادي الكافي**

**والحرص على العمل من قبل الحكومات لتأمين وضمان الحياة الافضل**

**بعض الحكومات تسعى الى التقدم الاجتماعي من خلال دعمها للبرامج الثقافية وغيرها تعمل على دمج القيم الاجتماعية مع القيم الادلوجية لضمان اكبر قدر من الفائدة الاجتماعية المتحققة عن هذا الاجراء تقليل المساوئ او الخلافات التي يمكن ظهورها في المجتمع.من خلال تلك السياسات العامة الموجهه للعمل على تحسين البرامج المتعلقة بالصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والنقل والاتصالات وتحسين البيئة وتوفير فرص العمل وتوزيع الدخل وتحقيق الرفاهية.**

 **\*السياسات العامة المتخذة لأجل الحفاظ على الأمن الوطني : ان تحقيق السياسة العامة لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية مرتبط بضمان وتحقيق الأمن الوطني من خلال قدرتها على العمل لتوفير نجاح النمو الاقتصادي.**

**عبر جهودها في عمليات شحن البضائع والمواد وفق سياق مقبول من التعليمات والقيود التجارية القائمة على رضا المتعاملين معها من المواطنين والاجانب.**

**لابد من اخذ السياسات العامة المؤدية الى بناء القوة العسكرية النظامية ومدها بالوسائل والمعدات التجهيزات المتطورة لكي تحقق الامن الوطني وحفظه ودوامة اقليميا ودوليا. ان للسياسات العامة في هذا المجال دورا هاما في جعل الدولة اما قوية واما ضعيفة.وللسياسة العامة البحث عن المصادر البديلة للثروات والطاقات وكيفية الاستفادة السليمة من التروة الوطنية وخلق الخيارات الجديدة في التصنيع والاكتفاء الذاتي للتحصن من التأثيرات والضغوط الخاجية في الحاضر والمستقبل , وهذا كله يستدعي الترابط والتفاعل بين انواع تلك السياسات العامة.**

 **خامسا : تصنيف أنواع السياسات العامة في ضوء الأفعال التي تقوم بها الحكومة ضمن المجتمع المعني بها وما يترتب عن ذلك من الاثار القائمة على صعيد المجتمع والسياسة:**

**حيث يمثل هذا التصنيف لانواع السياات نقطة التركيز الاساسية نحو المخرجات العامة والناجمة عن السياسات المتخذة**

**وبالتالي الوقوف على نتائجها واثارها وتنحصر في في انواع السياسات العامة التالية:**

* **السياسة العامة الاستخراجية: وتتمثل توجهات الحكومة ونظامها السياسي القائم نحو تعبئة الموارد المادية والبشرية واستخراجها مثل (النقود - والسلع – الاشخاص – الخدمات)**

**حيث ان جميع الحكومات تقوم بأصدار سياسات عامة محققة لهذا الغرض الاستخراجي للموارد**

 **مثل الطلب للخدمة العسكرية وتحصيل الضرائب التي تعتبر من اهم الاشكال الاستخراجية للموارد**

 **التي يدفعها ابناء المجتمع للحكومة وتنقسم الضرائب لنوعان**

1. **الضرائب المباشرة : تتمثل بالضرائب على دخل الفرد والاصول الراسمالية والتركات والعقارات سنويا.**
2. **الضرائب غير المباشرة : تتمثل بالضرائب على السلع والخدمات كرسوم المنتجات الصناعية وضرائب المبيعات والمشتروات.**

 **وعلية فإن الهدف من السياسة العامة الاستخراجية هي استدامة الايرادات العامة لأجل تغطية النفقات العامة وتسهم في اعادة ترتيب التوزيع الدخلي وحماية المنتجات الوطنية ومعالجة العجز في ميزانية المدفوعات.**

* **السياسة العامة التوزيعية: وتتمثل في توزيع المنافع والقيم بشكل شامل على عموم المجتمع بحيث يتم تجزئة وتخصيص تلك المنافع والقيم الى اجزاء صغيرة يستطيع كل فرد من افراد المجتمع الاستفادة منها . ويتضمن ذلك قيام الادارات الحكومية والاجهزة البيروقراطية الحكومية بتخصيص مختلف الاموال والسلع والخدمات وتوفير الفرص للافراد داخل المجتمع من امثلة هذه السياسات العامة : ( منح زراعية للفلاحين ولادارات المحافضات المحليى لمواجهة الفيضانات المائية – او مايمنح لطلبة الجامعة من امتيازات ومساعدات). ويقاس الاداء التوزيعي للسياسات العامة من خلال مقارنة التوزيع للقيم مع المنافع التي حصلت عليها القطاعات البشرية في المجتمع وشرائحة. حيث انه كلما شمل الاداء التوزيعي للحكومات ازديادا في قيمة التوزيع دل على اتساع نطاق المستفيدين من التوزيع بما يؤكد ايجابية السياسات العامة التوزيعية المتخذة.**
* **السياسة العامة لاعادة التوزيع : وتتمثل في تلك السياسة التي تنهجها الحكومة والتي تقضي صراحة بإعادة النظر في توزيع الدخل وجعلة لصالح فئات ذوي الدخل المنخفض او المحدود وتمثل خيارا تفضيليا تتبناه الحكومة في سبيل تحقيق بعض الامتيازات المادية لجماعة او فئة معينة من المجتمع على حساب جماعة او جماعات اخرى. وتعتبر تواجيهات الحكومة في الاصلاح الزراعي وعمليات التأميم واعادة الهيكلة للمؤسسات الادارية العامة الخدمية والانتاجية اسلوبا من اساليب السياسة العامة في اعادة توزيع الثروات.**
* **السياسة العامة التنظيمية : وتتمثل تلك السياسات العامة جميع التعليمات الحكومية المتعلقة بضبط ورقابة الأنشطة والسلوكيات للإلتزام بدواعي المصلحة العامة وتطبيق القانون وفرض العقوبات اللازمة عند حصول الانتهاكات والتجاوزات فأن هذه السياسات تشتمل على مختلف الانشطة والمجالات ومن امثلتها تلك اللوائح القانوية الملزمة لسائقي المركبات بقدر معين من الاشعاعات او الغازات المنبعثة عن مركباتهم او لوائح منع التدخين في المطارات و الاماكن العامة . ولاجل تطبيق الحكوكة لسياستها فإنها توظف الادوات القانوية الجبرية الملزمة الى جانب توجيهات السلوك بالنصح والارشاد وتقديم الاغراءات المادية المعززة للاستجابة والالتزام. ولضمان تحقيق السياسات العامة التنظيمية لاهدافها لابد من معرفة مساحة السلوك الانساني ونشاطاتة الخاضعة لعملية التنظيم**

**من الموضوعات العامة في المجتمع المشمولة بالسياسات التنظيمية**

1. **ضبط وتنظيم الاحوال الشخصية لابناء المجتمع وما يتعلق بأمور الزواج والطلاق والنفقة والمواريث وحكم الوصية.**
2. **ضبط وتنظيم الجوانب الامنية وحماية الممتلكات من السرقة والاعتداءات والحد من الجريمة.**
3. **ضبط وتنظيم الشؤون الاقتصادية والمالية من حيث الاجور والاسعار والمكاييل والموازين وسلامة العملة الوطنية ومنع الحتكار وتنظيم حقوق العمال ورواتبهم.**
4. **ضبط وتنظيم الشؤون الاتصالية بين افراد المجتمع من خلال اقامة الارشادات وبرامج السلامة المرورية وتنظيم الطرق وحركة السيارات والسكك الحديدية.**
5. **ضبط وتنظيم الشؤون التوظيفية لشغل الوظائف الادارية لابناء المجتمع والالتزام بأوقات الدوام الرسمي وقوانين الدمة المدنية.**
6. **تنظيم وضبظ الشؤون والانشطة الدينية وممارسة طقوس العبادات.**
7. **تنظيم وضبظ الشؤون والانشطة السياسية في المجتمع من خلال وضع لوائح وقواعد ازاء ما يتعلق بالانتخابات والتصويت وتولي المناصب السياسية وتشكيل الاحزاب وقيم الجماعات واصول النشر والاعلام .**

**وتعتبر مراكز الشرطة وقوي الامن والبوليس والمحاكم ودور القضاء هي المراكز الهامة في تسيير عمليات الضبط**

**الى جانب الاجهزة الادارية المعنية الاخرى في تسيير عمليات التنظيم.**

* **السياسة العامة الرمزية: وهي تلك السياسات التي توليها الحكومة اهتماما ملحوظ عند اتخاذها بما يضفي عليها من التغطية الاعلامية بعدا قيما واخلاقيا ساميا يرقى بالحدث المشار الية ليشكل اهتماما بعقول ابناء المجتمع. ويرتكز الهدف الحكومي من مثلهذه السياسات العامة تصاعد الحس الوطني وتعبئة الجماهير بالقيم السياسية المحبذة وبالاعتزاز والفخر بالهوية المجتمعية والدولة القائمة وهذا كلة يخلق الالتزام العاطفي و الوجداني نحو الولاء الوطني.**

**مثل الاعلان عن عطلة عامة رسمية جديدة.**

**سادسا : تصنيف أنواع السياسات العامة في ضوء القوى السياسية المتنافسة ضمن البناء التعددي للمجتمع:**

* **السياسة العامة تمثل الأغلبية: ولهذا النوع الفرضية التي ترى بأن السياسة العامة الأجدى والأكثر حضورا وفعالية هي تلك السياسة العامة الواسعة الانتشار التي تظل على الاغلبية الكثيرة بعوائدها ونتاجها المفيد مثل السياسات العامة التي اسفرت عن وضع قوانين الامن الاجتماعي والرعايا الطبية وتثبيت الاسعار وتوفير العمل.**
* **السياسة العامة تمثل جماعة المصلحة: ولهذا النوع الفرضية التي تقول عندما تكون تكاليف السياسة العامة متركزة على مجموعة صغيرة وفوائد هذه السياسة ستتركز وتعود لجمعة اخرى مختلفة فغن سياسة مجموعة المصلحة هي التي تسيطر على عملية صنع السياسة حيث إن جماعة المصلحة تعكس قواعد المساومة والتوفيق والتفاوض مثل العمال ورجال الاعمال والمحاميين .**
* **السياسة العامة تمثل العميل أو التابع : ولهذا النوع الفرضية التي تقول بأن الفوائد المتحققة عن سياسة عامة معينة تتركز وتعود لصالح مجموعة صغيرة منتظمة بينما تكون تكاليف تلك السياسات موزعة على العامة بشكل واسع . إن السياسة العامة لهذا النوع لا تحتاج إلا وجود متطلبات اقتصادية والزبون المعني بها يكون بعيدا عن الراي العام ومعرفة المجتمع به.**
* **السياسة العامة تمثل صاحب الاهتمام العام: ويتمثل هذا النوع من السياسات العامة توجها معاكسا يتعارض مع السياسة العامة المعنية بالتابع والعميل وينطلق من الفرضية : اذا كان هناك تهديد حقيقي او افتراضي ويستهدف السعادة العامة للمجتمع فإن على غالبية اعضاء البرلمان السعي الى التوصل الى سياسه عامة فضلى تفرض التكاليف الجوهرية على القلة المعنية والتي تشكل ذلك التهديد.**

**مثل مايصدر عن البرلمان من غرامات قاسية للمتسببين بتلوث الهواء او الماء او المتسببن بأحداث الفوضى بين الاوساط العامة ومثل المراكز المتخفية لانتشار العقاقير والمخدرات بيت الناس.في مقابل هذا الضرر الناتج نشاءت جمعيات لها هدف الحفاظ على المصلحة المجتمعية العامة وكانت ايجابية مثل جمعية الامومة ومكافحة التدخيين والادمان ومقاومة التسلح النووي والحريات العامة والعوة الى السلام.**

* **السياسة العامة تمثل الأحزاب السياسية: تكون السياسة العامة قائمة من خلال بروز الأحزاب السياسية وتجليها بشكل واضح حينما يبدأ البرلمان في تبني سياسة عامة معينة من خلال مناقشتها مثل بروز دور الحزب الديمقراطي في امريكا للحد من دور الحزب الجمهوري تتعلق بالرفاهية الاجتماعية والسياسات العامة الاقتصادية والشؤون الخارجية.وان علاقة الاحزاب السياسية مع السياسة العامة تعتمد وتتضح من خلال التفرقة بين طبيعة النظم الحزبية على اساس معيار الفروق القائم بينهم حيث هناك نظم حزبية تنافسية ونظم حزبية غير تنافسية مع العلم ان عنصر التنافس هو الذي يحدد مدى القدرة التي يتمتع بها الحزب في تجميعة للمصالح.**

**وتكمن العلاقة بين الاحزاب السياسية والسياسات العامة**

1. **الاحزاب السياسية في التنظيم الديمقراطي (غرب اروبا ةالولايات المتحدة) حيث تقوم الاحزاب بتعبئة المطالب والتعبير عن المصالح ليصبح صانع القرار في السياسة العامة على وعي تام وعلم اكيد بها.**
2. **الاحزاب السياسية في النظم الشمولية ( الاتحاد السوفيتي) حيث تصبح الدولة نفسها اداة في يد الحزب الواحد ذي الايدلوجية الواحدة التي توجة وتحث على تبني سياسات عامة في اطار ما يرسمة الحزب ويسعى لتحقيقة.**
3. **الاحزاب السياسية في النظم السلطوية( عالم الثالث) حيث العلاقة تتصف بالغموض بين الاحزاب والسياسة العامة وتحكمها اعتبارات كثيرة متعددة.**

**سابعا : الأدوات المعتمدة في السياسة العامة:**

**ان نجاح السياسة العامة وتحقيق اهدافها يتضمن تحريك مراكز الدعم الرسمي سواء من المشرعين او من القادة الحكوميين ومديري الدوائر المركزية وهذا سوف يحولها الى حالة الانجاز والعمل والتطبيق والتي ينبغي لها ان تتضمن جميع المستويات الرسمية في المجتمع ( المؤسسات الحكومية او المؤسسات البيروقراطية او الدوائر المحلية)**

**فالسياسة العامة بمقدورها التأثير على سلوكيات الافراد والسعي نحو تغيير الظروف الاجتماعية.**

**ولكي يتحقق هذا التأثير فإنها تتبنى مجموعة من الادوات والوسائل من اهمها :**

1. **القواعد الملزمة: وتتمثل في مقولات تتصف بالصفة العمومية والاستجابة التطبيقية والملاءمة المستقبلية وتشكل سندا قانونيا في سبيل تحديد حقوق الأطراف وترتكز منطلقاتها الملزمة من خلال نصوص المواد القانونية واحكامها ولوائحها.**
2. **عمليات البرامج: وتمثل طريقة للتحك الرسمي غير الوضح من مدى الزاميتة ازاء التعزيز او المساعدة لاجل تقرير سياسة ما معينة في المجتمع وتباشر هذا التحرك كثير من المنظمات الإدارية العامة بحيث تكون عمليات البرامج موجهة نحو تقديم الخدمات والمساعدات الضرورية اللازمة للمواطنين مثل اشتراك الادارات في عملية منح القروض وتقديم تأمين الخدمات الاجتماعية ومثل هذه التوجيهات الاستكمالسة بعيدة عن طابع الالزامية او القانوني.**
3. **الإعانة المالية ودفع الأجور:تتمثل في المصروفات والجوانب الانفاقية ضمن تخصيصات الميزانية التي تعتبر أحد أهم أدوات السياسة العامة من حيث شيوع استخدامها وتعارف المعنيين عليها عملا بالقاعدة العملية التي تقول : اذا اردت من الناس ان يقوموا بعمل شيء معين فادفع لهم بعضا من المال او المكاسب.**

**حيث تقدم الحكومة منح للناس لاغراض السكن او حيازة الاراضي مقابل قيامهم بعمل ما. وقد تواجة هذه الاداء عائقا يقف امام استمرارها وشيوعها من حيث ارتباط هذه الاداء بما يسمى السياسة العامة التوزيعية.**

**والى جانب تلك الحالات المباشرة في الانفاق والمساعدةات الحكومية فهناك المنافع الاخرى غير**

 **المباشرة التى تقدمها الحكوكة كتلك المقدمة لاغراض احلال التنمية التجارية والصناعية والتسهيلات المقدمة في الاستثمارات او المساعدات المباشرة للطلاب والتى تهدف الى اصلاح و معالجة مشكلات التعليم العالي.**

1. **فرض الضريبة: إن الهدف منها هو زيادة الموارد المالية لصالح الحكومة لأجل دعم وتشجيع سلوكيات ومشاريع معينة او لاعادة توزيع القيم والثروة بين افراد المجتمع . اي ان الحكومة لا تفرض دفع الضرائب لمجرد جمع المال فقط. انما بوصفها اداة يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ البرامج السياسية العامة بمختلف توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. فالحكومة تفرض الضريبة على السجائر لاجل عدم انتشار التدخين بين اعضاء المجتمع.وهناك ضرائب على الواردات لاجل مساعدة المنتج المحلي على بيع منتجاتة ودعم الاستهلاك المحلي.**
2. **الإقناع الأخلاقي:جميع السياسات العامة تشتمل على الاقناع الاخلاقي اي عندما يكون هناك عدد من الناس المتمرين على القانون فإن من الصعوبة مواجهتهم او اجبارهم على القبول بالقانون لانهم يشكلون الكثرة والاغلبية ومنطق السياسات العامة يفرض عليها المعرفة بهده الجوانب الاساسية اذ على السياسة العامة أن تعتمد على رضا الناس وإقناعهم بصورة طوعية وإرادية .**

**الفصل الثالث:**

 **تحليل السياسة العامة: الاطر , المنهجية , والابعاد**

**اعتبر التحليل عملية تأتي عقب صنع السياسة العامة وعقب تنفيذها وان تحليل السياسة العامة هو جوهر الاحاطة الشاملة الذي يسمح بالدخول في حقل السياسة العامة دخولا نقديا موضوعيا.
 اولا : تطور الإهتمام بتحليل السياسة العامة: إن تحليل السياسة العامة يمثل عملية منهجية للوصول إلى أنجح الحلول المتاحة للمشكلات والقضايا التي تواجه المجتمعات والحكومات والدول.كما يمثل جهدا متواصلا منذ القدم في تفضيل الخيارات واقرار القرارات والتعبير عن التجارب والممارسات القائمة انذاك.**

**يمكن القول ان علامات وشواخص الحضارات اليوم في بلاد وادي الرافدين ووادي النيل والصين والهند لم تكن بالصدفة وانما اقيمت منخلال ممارسات وتفضيلات تقترب من تحليل السياسات العامة من تطبيق اليات ومفردات واختيار البديل المناسب. حيث ان بناء سد مارب في اليمن او بناء سور الصين العظيم في الصين لم يكن هو الخيار الوحيد المطروح امام رواد تلك الحضارة انما يقينا هو الخيار الافضل الناجم جراء تحليل لخيارات اخرى واتبث ذلك الخيار افضليتة لانة كان الاكثر تجاوبا مع الظروف البيئية والمجتمعية السائدة في تلك الحضارة.**

**وما يهمنا هنا هي عملية تحليل السياسات العامة بوصفها منهجية علمية.لها حدودها وخصوصياتها واساليبها وتقناتها.وهي منهجية حديثة النشأة ترجع اصولها الى عدد من الكتاب والمفكرين (هارولد لاسويل & دانيال ليرنر )**

 **وقد استفاد القطاع الحكومي العام من بداية السبعينات من تلك المجالات العلمية والكمية حيث تركز الاهتمام نحو تدريب الموظفين العموميين لغرض اكسابهم المعارف العلمية والمهارات الفنية والتخصصية.**

 **ثانيا : تعريف تحليل السياسة العامة: إن تحليل السياسة العامة هو عملية معرفية وحديثا اسبغ مفهوم العلم على تطبيقاتها ليشكل اهمية واضحة في علوم الحاضر والمستقبل كمنهج علمي ولتحديد افضل الحلول الممكنة للمشكلات المجتمعية القائمة.**

**ويرى ( توماس داي)ان تحليل السياسة هو معرفة ماذا تفعل الحكومة , ولماذا تفعل ذلك ؟ وماهي الفروقات التي تحدثها افعالها؟ كما ان ( وليم دان ) يحدد سمتين هامتين في تحليل السياسة**

1. **تمثيل المدخل العلمي المتعدد.**
2. **تمثيل الميل نحو الرشادة في القرار.**

**وعلى ضوء ذلك**

**فإن تعريف تحليل السياسة العامة هو: بحث علمي يتجة نحو تطبيق العلم الاجتماعي من خلال استخدام المناهج المنعددة في البحث لانتاج المعلومات الاساسية ذات العلاقة بسياسة عامة معينة تؤدي الى معرفة السلوكيات المترابطة بالفعل السياسي من حيث الفاعلين والمؤثرين وتقويم الاثار المترتبة عن ذلك.**

**عرفة ( م. بنتل ) بشكل واضح : " منهج يساعد متخذ القرار لاختيار البديل الافضل لحل مشكلة عامة ذات اهمية بأستعمال الطرق العلمية الرشيدة".**

**كذلك قدم ( ج. جلبيرت ) تعريفا دقيقا يتسم بالشمولية: "ان تحليل السياسة العامة هو البحث الذي يهدف الى اختيار بدائل السياسة العامة التي بمقدورها تحقيق اعلى درجة من الاهداف المتوخاة, في ضل الظروف والمصاعب البيئية القائمة".**

 **ثالثا: الاختصاصات الشاملة لتحليل السياسة العامة: يتضمن تحليل السياسة العامة الاحاطة الوافية بمجموعة مرتكزات اساسية بحيث تؤلف هذه المرتكزات احاطة شمولية بحقيقة الاختصاصات المنهجية الفلسفية التي يهدف اليها تحليل السياسة العامة.**

* **من حيث مرتكزات الإهتمامات: كون تحليل السياسة العامة يهتم اصلا بالجوانب الهامة الاتية:-**
1. **دراسة وتفسير العملية السلوكية للسياسة العامة**
2. **البحث في السياسة العامة القائمة ونتائجها**
3. **تنسيق بين التركيز المعرفي والعلمي.**
* **من حيث نطاق ومجالات الدراسة والتحليل: لوصف مصطلح ( تحليل السياسات العامة ) هناك ثلاث مصطلحات فرعية وهي A - علوم السياسية B - دراسات سياسة - C تحليل السياسة.**

**وقد قدم (بران هوكود) وزميلة (كن) تصنيفا شاملا للمجالات الدراسية المرتبطة بتحليل السياسة العامة:**

* **دراسات محتوى السياسة العامة.**
* **دراسات عملية السياسة العامة.**
* **دراسات مخرجات السياسة العامة.**
* **دراسات تقويم السياسة العامة.**
* **المعلومات المطلوبة في صنع السياسة العامة.**
* **دعم العملية المتعلقة بتحسين عملية السياسة العامة.**
* **تعزيز ودعم السياسة العامة.**
* **تحليل التحليل نفسة من خلال ما يترتب عن الافتراضات والمنهجية المعتمدة في التحليل.**

**وتوجد مداخل هامة لتحليل السياسة لعامة , توضح الضروريات اللازمة التى تتطلبها عملية التحليل:**

* **ان دراسة المحتوى للسياسات العامة تمكن المحلل من الشرح ومن التوضيح لاصول وتطور سياسة معينة من خلال ربطها بالمجتمع وبعمل الادارات بالشكل الذي يؤدي لمعرفة ومتابعة كيفية صدور السياسة العامة وكيفية تطبيقها وماهي نتائجها.**
* **من خلال الدراسة يتم التركيز على المراحل المعبرة والتي تسهم في بلورة الموضوعات وتقدير ثأثير العوامل المؤثرة عليها.**
* **ان دراسة مخرجات السياسة العامة ترمي الى توضيح لماذا تحصل التغيرات والتفاوتات بين الخدمات المقدمة.**
* **ان دراسة تقويم السياسة العامة يمثل المؤشر الفاصل بين تحليل السياسة العامة وبين التحليل من اجل السياسة العامة.**
* **ان المعلومات اللازمة في صنع السياسة العامة تشكل تنظيما للمعطيات المساعدة في صنع السياسة والوصول الى قرارات هادفة ويمكن الحصول على تلك المعلومات من خلال المناقشة الحكومية.**

**رابعا: الخطوات المنهجية لتحليل السياسة العامة:**

1. **التعرف على مشكلة السياسة العامة ودراسة أبعادها:حيث ان المشكلة او القضية ذات اهتمام الوسط البيئي والاجتماعي هي التى تدفع المحلل نحو العناية بها ,ولاجل التعرف الجيد على المشكلة من حيث انهامشكلة مثيرة لاهتمام وتدخل السياسة العامة لابد ان تكون متضمنة للحاجات التي بدورها تدفع الناس للتحرك والعمل والمطالبة الى جانب كونهامتضمنة للبعد العام وليس البعد الفردي الخاص.**

**ويحدد لنا ( بيتر دركر) ثلاث اجراءات اساسية لكيفية تعامل المحلل في السياسة العامة مع المشكلة العامة:**

* **تصنيف المشكلة: (هل هي عامة ام استثنائية او متكررة يمن مواجهتها وخلها بطرق معهودة ام فريدة من نوعها لايمكن حلها ومعالجتها بطرق تقليدية)**
* **التعرف على المشكلة :( تحديدها ومنحها التفسيرات المناسبة لها حول ماذا يحدث بالضبط؟ ومالذي له علاقة فعلية بما يحدث ؟ وماهو جوهر المشكلة؟)**
* **تحديد الجوانب على المشكلة:( تحديد المعايير الواضحة والخاصة بما يجب على الاجراء المتخذ او القرار ان ينجزه؟ وماهو الهدف الذي يجب على القرار ان يصل اليه؟وماهي الظروف الحديثة للمشكلة؟)**
1. **تجميع المعلومات المتكاملة: ينبغي ان تستند الحلول اللازمة للمشكلة في السياسة العامة الى محصلة وافية من المعلومات المسعدة على الاحاطة التامة بالمشكلة ومن مختلف جوانبها وتأثيراتها وتنعكاساتها. ومن هنا فإن عملية بلورة سياسة عامة جديدة او لاحقة تكفل حلا سديدا لمشكلة معينة قائمة تعتمد بالدرجة الاولى على طبيعة المعلومات الوافية والحقيقة بلكم والنوع والتي يتمكن محلل السياسة العامة من الرجوع اليها في تحليلاتة واختياراتة.**

**على محلل السياسة العامة ان يلتزم على اسس تمكنة من تجميع المعلومات المتكاملة التي يحتاج اليها:**

* **التفكير الدقيق المستمر بالمشكلة لضمان دقة تحديد مصادر المعلومات المرتبطة بالمشكلة وبأبعادها.**
* **تفعيل دور الاستشارة والمشاورة مع ذوي الاختصاص والخبرة من اجل احصول على معلومات اضافية تعزز من فهم واستيعاب المشكلة.**
* **حسن استخدام المعالجات الاحصائية لتوظيف المعلومات ذات الدلالات الواضحة بما يضمن فاعليتها في اعطاء القرارات والتقييمات الجديدة للخيارات والتفضيلات.**
1. **ترشيح بدائل الحلول: تعتبر هذه الخطوة اتجاها فاعلا،لوضع المشكلة تحت الاختبار الموضوعي.من خلال معرفة مدى قدرتها على الاستجابة والتحويل والتاثير وفي الوقت ذاتة لمعرفة مدى قدرة هذا البديل او ذاك على امتصاص ثأثيرات المشكلة,حيث ينبغي على على محلل السياسة العامة اعتماد اكثر من بديل واحد وهذا يرجع لقدرة المحلل على ايجاد البدائل.
الأساليب التي تؤمن المقدرة الدقيقة لمحلل السياسة العامة في تحليل البدائل هي:**

 **أ- أسلوب الحدس: عملية ناجمة عن فاعلية الخبرات المتراكمة عندما تتسم ظروف المشكلة بعدم التأكد وبقله الحقائق ودعوة متكررة لحسم المشكلة بوجة السرعة.
ب- أسلوب دلفي: عملية جماعية تعبر عن أراء مجموعة المختصين وعن تفضيلاتهم ازاء القضايا المستقبلية وحلولها الابداعية .
ج- أسلوب السيناريو: عملية افتراضية لمجموعة احداث مستقبلية تدفع نحو استثارة الافكار وتحديد الاجراءات العلاجية في ضوء معطياتها .
د- أسلوب بحوث العمليات: عملية منتظمة لتطبيق الوسائل العلمية في معالجة المشكلات المعقدة بإدارة النظم الكبرى وتوجية قواها البشرية ومعداتها ومواردها الحكومية والعسكية.
هـ- أسلوب النماذج الرياضية: عملية تطبق أساليب تجريبية لتحليل ومعالجة المتغيرات الكمية التابعة والمستقلة في عمليات اتخاذ القرارات وصنع السياسات العامة من خلال تفعيل نماذج التنبؤات بمتغيرات البيئة والنماذج البحثية عن الحلول المثلى في توظيف بدائل السياسة العامة .**

1. **اختيار البديل الأفضل: يقوم محلل السياسة العامة باختيار البديل من بين البدائل الاخرى بحسب ترتيب المفاضلة وعلى اساس التوجة الموزون والمحسوب في ضوء معايير ومقاييس ذات علاقة بالابعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية**

**من اهم معايير المفاضلة**

* **تكلفة البديل المترتبة عنة ,حينما يتم تنفيذه.**
* **قدرة البديل على استغلال الموارد المتاحة.**
* **نوعية المعالجة التى يقدمها ازاء المشكلة.**
* **مدى انسجام البديل مع اهداف السياسة العامة.**
* **مدى السرعة والتوقيت المطلوب في انفاذ الحل واظهار نتائجة المحتملة.**
* **درجة المخاطرة المتوقعة عن البديل في حالة عدم تحقيقة للهدف المرجو منه.**

**وقد قدمت العلوم السلوكية طرقا ووسائل ونظريات بمقدورها ان تساعد المحللين ومتخذي القرارات في اختيار البديل الافضل :**

1. **نظرية المباراة:التى تعبر عن الاختيار الرشيد للبديل في ضل الاجواء والحالات التنافسية بموجبها يقوم المحلل بتحليل مجموعة اختيارات متمازجة ومترابطة بين معطيات البديل وصولا الى البديل الافضل كفءة وفعالية مقارنة بغيرة من البدائل المتنافسة.**
2. **شجرة القرارات: تمثل هذه الشجرة طريقة بيانية لعرض نتائج الاحتمالات التأثيرية للبديل في صورة تفرعات تمكن محلل السياسة العامة من التقويم الجيد للبديل الافضل.**
3. **نظرية الاحتمالات:تدعوا الى توثيق عدد مرات حدوث او تحقق حدث مماثل للبديل في سبيل التوصل الى توقعات سليمة للمستقبل مما يستوجي تخل محلل السياسة العامة على التعامل مع الموقف والمشكلات والقضايا الغامضة وغي المتأكد من ظروفها والتى بدورها تؤتر على تنفيذ البديل وتؤثر على نتائجة المطلوبة**
4. **دراسة الحالة:تمثل اسلوبا تحليليا للمشكلة من قبل المحلل بمختلف جوانبها وعلاقاتها واسبابها وبالتالي وضع التقويم الجيد لتلك المشكلة واختيار الاسلوب الافضل لحلها , وتحديد المنهج العلمي والتحليلي المستخدم في حل المشكلة.**

1. **الاختيار التجريبي للبديل: لاجل استكمال عمل المحلل واجودة اختيارة للبديل يتم اخضاع البديل للاختبار التجريبي ليتسنى له التأكد من سلامة اختيارة لهذا البديل ولضمان التأكد من جدوى نتائجة وانعكاساتة التأثيرية. وهذا الاجراء يعد تقويما عمليا للحل الافتراضي قبل تطبيقة بشكل واسع.**

**يتطلب من محلل السياسة العامة الماما كافيا ودقيقا بالاهداف الجوهرية ورسم التوجيهات القياسية للسياسة العامة الواجب اتخاذها لحل المشكلة كمنطلق مستقبلي:**

* **ان تكون اهداف السياسة موضوعة ومتضمنة في البديل بشكل واضح.**
* **ان تكون هذه الاهداف دقيقة للغاية لكي تكون قابلة للاختبار والقياس.**
* **ان تكون الانشطة التطبيقية موجهة بالضرورة باتجاه تحقيق الاهداف.**
* **ان تكون المقاييس والمعايير موضوعية.**
* **ان تكون المعلومات الضرورية واللازمة متوفرة ومؤدية الى تأكيد صحة اجراءات اختبار البديل .**
1. **التنفيذ الفعلي للبديل: ان الخطوات الخمسة السبقة كانت تتم وتنفذ ضمن سياقات واجراءات غير معلنة او مكشوفة, بفعل الطابع التخصصي والتقني والاستشاري , لطبيعة محللي السياسة العامة الا ان هذه الخطوة التي تستدعي التنفيذ الفعلي للبديل الذي يتحلى بالطابع المرضي لجميع الاطراف وتعتبر الخطوة الحاسمة لاختزال حجم الصراعات والمساومات وتفاوت الاراء بطريقة ائتلافية مرضية للكثرة وان كانت غير مرضية للبعض كقرار نهائي يستوجب التنفيذ والتطبيق.**

**وتجسد هذ الخطوة ايضا اسلوب تحليل السياسة لعمل التوصيات لاجل ان يتمكن المحلل من تقديم معلومات هامة تتعلق بطرق الاجراءات التنفيذية اذ ان عمل التوصيات هو عمل اخلاقي في عملية تحليل السياسة العامة:**

**ويتطلب التنفيذ الفعلي للبديل بعض الاجراءات اللازمة وهي**

* **صياغة البديل بوصفه قرارا دالا على مضمونه بشكل جيد فلا يقبل اللبس او تعدد التفسيرات.**
* **اختيار الوقت المناسب لاعلان هذا البديل او القرار وفق ما يسمى بحاسة التوقيت وبأسلوب الاعلان المناسب**
* **تهيئة البيئة الداخلية ( المعنية بتنفذ القرار وتهيئة الموراد والامكانيات اللازمة والادارات والاقسام).**
* **تهيئة البيئة الخارجية ( الراي العام والمجتمع لضمان الالتزام وحسن التجاوب والتفاعل مع القرار وتنفيذه)**
1. **المتابعة ورقابة التنفيذ:ان المنهجية الجديدة في التحليل هي تلك التى لا تتوقف عند تنفيذ البديل وانا تعمل على متابعتة ومراقبته بالشكل الزي يعزز استمراريتة التطبيقية والعملية . فالمحلل في السياسة العامة يؤدي دور المتابعة بوصفها تعنى ملاحقة التنفيذ وتحديد درجة النجاح والفشل كما يؤدي المحلل دور الرقابة بوصفها تعني تحليل النتائج النهائية للعمل وبالتالي تقدير مدى اتفاقها مع الاهداف التي يصدها البديل او القرار المتخذ.**

**هنا يتضح ان محلل السياسة العامة ان يقوم بدورين مختلفين**

* **المتابعة تجسيد للجهد الوقائي:- من خلال التمكن من اكتشاف صعوبات او معيقات التنفيذ لأجل تلافيها مستقبلا, سواء كانت صعوبات فنية او قانونية او مالية .**
* **الرقابة تجسيد للجهد العلاجي:- من خلال الوقوف على المشكلات المصاحبة للتنفيذ وتقويمها ومعالجتها م خلال التثبت من تطبيق القواعد المالية بدون اسراف في عملي التنفيذ, والتأكد من سير القوانين المنفذة. وان قرارات السلطات الاخري معمول بها دون مخالفة.**

**يعتمد محلل السياسات العامة في استكمال جهوده في المتابعة والمراقبة على منظومات تحليلية متعددة :**

1. **التغذية الراجعة**
2. **اطر الاعمال.**
3. **توقيت الاعمال.**
4. **التحكم الذاتي .**
5. **النظم المفتوحة.**
6. **النظم الاجتماعية.**
7. **نظم التصور الداخلية.**
8. **النظم المتسامية.**

**ان تحليل السياسة العامة يستدعي نشاطات لتحقيق وظائف اساسية تتمثل في التفسير والمحاسبة والتدقيق والمطابقة للنظر في نتائج السياسة العامة من خلال المخرجات والاثار وهذا يتم بواسطة طرق الرقابة المعتمدة في حقل السياسة:**

* **محاسبة النظم الاجتماعية.**
* **التجريب الاجتماعي.**
* **التدقيق الاجتماعي.**
* **تكثيف البحث الاجتماعي.**
1. **تقويم النتائج والآثار:ان محلل السياسة العامة لايكتفي بمجرد المتابعة والمراقبة للبديل الذي جرى تنفيذه وإنما عليه أن يباشر التقويم الموضوعي للنتائج المتحققة وللاثار الناجمة عن تنفيذ ذلك البديل المعتمد**

**ان هذه الخطوه تمنح المحلل الاحساس الحقيقي لاستشعار النجاح او الفشل وهذا كله مرتهن بقدرة السياسة العامة المتخذة على تحقيق النتائج المرجوة. وبهذا الوضع يكون التقويم بمثابة الاختبار او الفحص التجريبي لأجل معرفة التأثيرات التى انتجتها السياسة العامة المتبناة في تماشيها مع البرامج العامة.**

**خامسا: الخصائص المميزة لتحليل السياسة العامة:**

**يرتبط تحليل السياسة العامة عضويا بمختلف نشاطات السياسة العامة ويلعب دورا في البنية التركيبية لمدخلاتها وكذلك في مخرجاتها والتأثيرات التى يمكن ان تحدثها هذه المخرجات لدى المعنيين بها والبئة المحيطة بها. ومن خلال هذا الدور يبدو ان السياسة العامة الجيدة هي التى يلزمها التحليل بشكل مستمر ومتواصل ويحيطها بالمعلومات اللازمة وصفا وشرحا وتفضيلا للخيارات المطروحة في مواجهة المشكلات والقضايا محل الاهتمام.**

**وللتأكد من ان التحليل هو عملية مصاحبة على الدوام وينبغى ان يكون لها قائمة وبأستمرار في جميع المراحل السياسية العامة وهي التى تترك بصماتها المميزة على ماهي المشكلة اذا اخذنا بالاعتبار**

1. **ان المنهج الذي يقوم علية تحليل السياسة العامة يعتمد على الاساس على منهجية او مدخل حل المشكلات وبموجب عذا المنطق تصبح البلورة السليمة والتحديد الجيد للمشكلة او القضية محط الاهتمام.**
2. **ان السياسة العامة تتضمن القرارات والتوجيهات السياسية لأغراض تنفيذ البرامج وتحقيق الاهداف المجتمعية .**

 **من اهم الخصائص التى ميزت تحليل السياسة العامة:**

* **إن تحليل السياسة العامة منهج متنوع العلاقة والتأثير.**
* **يتبنى تحليل السياسة العامة الأسلوب الوقائي.**
* **تحليل السياسة العامة يعنى بموضوع القيم والافتراضات لأجل الاستفادة من معطيات القيم.**
* **تحليل السياسة العامة يأخذ المنهج المقارن بين اشكاليات السياسات السابقة و اللاحقة.**
* **يعتمد تحليل السياسة العامة لأجل تحقيق اهدافة على العديد من الطرق والاساليب ووسائل البحث العلمي.**
* **يضفي تحليل السياسة العامة بعدا معياريا على الموضوعات التى يقوم بدراستها وتحليلها.**
* **يتسم تحليل السياسة العامة بالتوجهات الابتكارية والإبداعية.**

 **سادسا: الصعوبات التي تواجه المنهجية العلمية لتحليل السياسة العامة:
 ان المنهجية العلمية لتحليل السياسة العامة تسهم في خلق الاطار الموضوعي والعملي التى يمكن ان تستند الية الحقول المعنية بمواجهة المشكلات والقضايا المرتبطة بالسياسات العامة ومحاورها وعملياتها.وتطبيق الادوات العلمية وتوظيف الامكانيات واتخاذ القرارات الهادفة التي من شانها ان تكون ذات اثر ايجابي في تذليل المصاعب وفي حل المشكلات . وعليه فإن ايجاد قاعدة اساسية لتحليل السياسة العامة وفق منهجية معتمدة تعبر عن افضل الطرق في دعم متطلبات السياسات العامة. لكن يبقى هذا المطلب غير متحقق في اطار الواقع العملي والفعلي لكون ثمة صعوبات حقيقية ومدركة. ومرجع ذلك يعود الى الاسباب والمعيقات الفعلية الاتية:**

1. **نقص البيانات والمعلومات وتضاربها وعدم ثباتها.**
2. **السرية المفروضة من قبل الجهات المسؤولة على بعض الوثائق**
3. **ندرة الدراسات المماثلة والمقارنة**

 **سابعا: الاشتراطات الهامة في التحليل للسياسة العامة بصورة فاعلة:ان ايه محاولة جادة لتحليل السياسة ينبغي ان لا تتم بطريقة جامدة وانما بطريقة تكاملية تتفاعل فيها المتغيرات المؤثرة في سبيل جعل عملية التحليل متحركة وتتجاوب مع ظروفها والواقع المحيط بها**

**وهذا كلة يستدعي الارتكاز على خمس سمات اساسية :**

* **إن على المحلل السياسي أن يستند إلى المعلومات والبيانات التي يتم الحصول عليها وتجميعها خلال التجربة العملية واختبار النتائج بطرق فعلية .**
* **على المحلل السياسي أن يلتزم بالمعلومات المتوفرة لديه في وصفه للمواقف والحالات السياسية عما يتمتع به من الإبداعية والقدرة على التصورات الجماعية الايجابية والقدرة على التدقيق واخذ القرارات التى تتطلب السرعة والحسم.**
* **على المحلل السياسي أن يعلم جيدا أن العالم الواقعي والمحيط العملي الذي تتعامل معه السياسة العامة من النادر ان يكون نمطيا بصورة تامة حيث أنه دائم التنوع والتغير والتعقيد.**
* **إن عملية التحليل للسياسة العامة لا تعتمد فقط على معلومات موضوعية فحسب وإنما تعتمد الى جانب ذلك على معرفة ومعلومات تتعلق بمعرفة الدوافع والأغراض والقيم والفاعلون والمعنيون بها وتصرفاتهم وسلوكهم .**
* **على الباحثين والمحللين السياسيين أن يعطوا وزنا كافيا لأهمية القيم والأوضاع المعقدة والخلفيات الفكرية والمعتقدية التي تتماثل في سلوكيات الفاعلين السياسيين, وفي سلوكيات البحثين والمحللين السياسين على حد سواء.**

 **الفصل الربع:**

 **نماذج اتخاذ القرار في السياسة العامة
اولا: الأنموذج الكلي الرشيد:يقوم هذا النموذج على الافتراض الاقتصادي حيث يرى بأن السياسة الرشيدة هي تلك التي تحقق أكبر عائد اجتماعي.(الحكومة عليها ان تختار السياسة العامة التى ينتج عنها مكاسب وعوائد للمجتمع)**

**وهذا المنطلق في النظرة يفصح عن مسارين هامين يمكن بلوغهما:**

* **لا ينبغي لصانعي القرارات تبني اية سياسة حينما ترتفع تكلفتها بشكل ملحوظ عن عوائدها.**
* **يجب على متخذي القرارات اتخاذ السياسة العامة التي تزيد فوائدها او عوائدها عن كلفة تطبيقها.**

**وهذا يجسم ان السياسة العامة تكون رشيدة عندما يصبح هناك فرق ايجابي بين القيم التي تحققها وبين القيم التى تم التضحية بها . ولا تعني هذا التضحية بالقيم الاجتماعية في سبيل تعظيم القيم المادية والنقدية , فالرشادة تتضمن جميع القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المضحى بها او التى يمكن تحقيقها من خلال السياسة العامة ولي فقط القيم المقدرة ماديا او ماليا.**

**ولأجل الاحاطة التامة بمعطيات الانموذج الكلي الرشيد سنعتمد على التفصيل التالي:**

1. **العناصر الأساسية التي تشكل اليات النموذج الكلي الرشيد في عملية اتخاذ القرار للسياسة العامة:**

**وتتمثل عى العناصر التالية**

* **أن متخذ القرار يواجه مشكلة محددة وقابلة لان تدرس بشكل متأن وهي جديرة بالاهتمام والمقارنة.**
* **إن متخذ القرار يؤدي دوره نظرا لوضوح الأهداف والقيم والغايات عنده.**
* **ان جميع البدائل المتعددة والمختلفة لغرض مواجهة المشكلة المحددة قد تم فحصها واختبارها والاشارة اليها بصورة كاملة.**
* **ان النتائج المتوقعة من اختيار البدائل قد تم طرحها وتحيلها في ضوء العائد بالقياس مع الكلفة.**
* **إن كل بديل جرى اختياره تجري عليه عملية مقارنة محسوبة لما يتوقع عنه من نتائج مع البدائل الأخرى.**
* **يقوم متخذ القرار باختيار البديل التعظيمي للبدائل.**
1. **مبررات الرشد في انموذج القرارات للسياسة العامة:**

 **إن العقلانية والرشد من المتطلبات الأساسية والهامة في اتخاذ القرارات ولابد أن تكون هناك معايير عقلانية تحكم عملية اتخاذ القرارات وتوجة السلوك الانساني لمتخذي القرارات في صنع السياسة العامة.**

* **يوجد جزء هام من السلوك يتصف بأنه سلوكا عقلانيا رشيد وعندما نحاول ان نتحرى عن السلوك اللاعقلاني والغيررشيد فاننا نستخدم معايير عقلانية ورشيدة(التسليم بالعقلانية والرشد اكثر فائدة من انكارها).**
* **ان كثير من علماء الاجتماع يؤمنون بشكل عام بضرورة تغليب الطابع الرشيد العقلاني على السلوك الفردي والانساني ( فضلا عن ان السلوك الرشيد وغير الرشيد متداخلان فيما بينهم).**
* **لما كان السلوك الانساني ليس نشاطا عشوائيا فان دراسة عملية السلوك تقتضي الربط بمعايير السلوك العقلاني الرشيد.**
* **ان كل تصرف سيؤدي الى نتائج في السياسة العامة وهذا يتطلب شرحا امام الراي العام والمعنيين ويجب ان يكون شرحا عقلانيا رشيدا.**
* **المنظورالعام في نظريات صنع القرار يميل الى تغليب البعد العقلاني الرشيد على البعد اللاعقلاني والارشيد (البعد الاول يمكن ادراكة والتعرف علية عكس البعد الثاني التى تحكمة نوازع خفية تكون مجهوله وجديدة).**
* **ان بعض القرارات السياسية العامة تكون غير عقلانية حينما يكون البعض الاخلر من القرارات يتسم بالعقلانية والرشد .( هنا تكون المقارنة ما يجعل الاخفاق حليفا للقرارات الغير عقلانية)**
* **قد تبرز العقلانية في بعض قرارات السياسة العامة والسياسة الخارجية خاصة في الظروف الحرجة والازمات**
1. **النظرة التحليلية في تفسير اليات النموذج الكلي الرشيد المعتمدة في اتخاذ القرار:**

**تقوم النظرة التحليلية للنموذج في تفعيل الياتة التشغيلية ضمن عملية اتخاذ القرار من منطلق النظرة الشمولية الذ يفترض جميع التفضيلات والقيم ويمنك قياسها والتعرف عليها بسهولة فيجب على متخذ القرار أن يكون لديه فهما كاملا للقيم الاجتماعية كما ان اختيار سياسة عامة رشيدة يستدعي معلومات متكاملة حول السياسات البديلة المطروحه فضلا عن وجود القدرة التنبؤية العالية لعواقب السياسة ونتائجها وكذلك القدرة على الاحصاء والحساب الدقيق للنسب والفوائد والتكاليف .**

**ان صنع قرارات السياسة العامة تطلب نظاما لاتخاذ القرارات تكون الرشادة اساسا في قراراته وتوجهاته.**

**وحاول بعض دارسي صنع القرار تطوير خيارات تتناسب بواقعية مع الموقف من خلال التأكيد على اهمية اجراء بحث شمولي عن اجابة عقلانية رشيدة ويتضمن البحث:**

* **لاجل مواجهة مشكلة ما.**
* **يقوم متخذ القرار الرشيد بتوضيح اهدافه وقيمة ومقاصده ثم يرتبها وينظمها في ذهنه.**
* **يقوم بوضع قائمة بجميع الطرق الهامة الممكنة (السياسات) لتحقيق اهدافه.**
* **يبحث كل النتائج الهامه التي سوف تترتب على السياسات البديلة.**
* **يقوم بمقارنة النتائج المترتبه على كل سياسة بديلة مع الاهداف المرجوه.**
* **يقوم بأختيار السياسة ذات النتائج الاقرب الى اهدافه.**

 **الانموذج الكلي الرشيد في صنع القرار للسياسة العامة.**



**ثانيا: النموذج التدريجي:**

 **يقوم النموذج التدريجي في عملية صنع القرار واتخاذه في السياسة العامة من خلال كون السياسة العامة ما هي في حقيقة الأمر إلا استمرارية للنشاطات الحكومية السابقة ولكن بشيء من التعديلات التدريجية.**

**ان صانعي القرارات يفضلون تجزئة المشكلات لغرض التمكن من اختيار القرار الذي يحقق افضل الحلول.**

**وصاحب الانموذج (شالرس لندبلم) يسميها التدريجية المجزأة.**

 **ويتم توضيح الانموذج كما وضعة (لندبلوم):**

1. **نقد(لندبلوم) للانموذج الكلي الرشيد:**

**يرى ان الانموذج لايمت لحقيقة الواقع في شيء للاسباب الاتية:**

* **عملية صنع القرار على صعيد الواقع العملي نادرا ماتمر بالخطوات المنظبطة.**
* **بسبب المحدودية في المعرفة التى يمتلكها صانعو القرار فإن القرارات تصنع في خضم عدم اليقين.**
* **عدم قدرة الانسان على العامل مع المشكلات المعقدة بسبب محدودية القدرات التفكيرية وبسبب نقص المعلومات وارتفاع كلفه التحليل.**
* **يواجه صانعو السياسة العامة صعوبات فعلية في قيامهم بتقرير الاهداف الواقعية فهم يعجزون عن وضع خطة متكامة تتضمن الاحاطة والالمام بجميع اابعاد والمتغيرات.**
* **ان الوسائل الكمية والاحصائية وبحوث العمليات لا يمكنها التعامل مع جميع انواع المشاكلات.**
1. **المنطلقات الفلسفي للأنموذج التجريبي :**

 **يتحقق الانموذج التدريجي مادامت العملية التخطيطية للسياسة العامة واتخاذ القرار تتم في اطار ضيق وبأقل عدد من البدائل المتاحة من منطلق ان صنع القرار العملي لا يقوى على تحقيق اكثر من تغييرمحدود وغير كلي ولا شمولي, كما ان الانموذج التدريجي قد طرح فكرة التوافق والتراضي بين العناصر المصلحية واعطاء وزن معقول لقيام التنازلات والمساومات بين ممثلي تلك المصالح بالاضافة لاستيعابة تلك العلاقات القائمة بين الجماعات والمنظمات الحكومية .**

1. **الأساسيات المنهجية في الانموذج التدريجي لأتخاذ القرار:**

**وتتمثل بالشروحات الوصفية حسبما يشير (لندبلوم) كالتالي:**

* **إن عملية اتخاذ الأهداف والغايات والتحليل العلمي للسلوكيات والتصرفاتالمطلوب تحقيقها هي عمليات متداخلة وليست مستقلة او منفصلة .**
* **ان متخذ القرار يأخذ في اعتباره بعض البدائل وليس كلها.**
* **ان عملية المفاضلة بين البدائل المطروحة ينبغي ان تتركيز على نتائج البديل المهمة والمحددة.**
* **ان الانموذج التدريجي او التراكمي يسمح باعادة النظر في العلاقات القائمة بين الاهداف والوسائل .**
* **ان المشكلة القائمة او اي مشكلة لا يوجد لها حل سحري واحد وانما الاختيار السليم للقرار الجيد هو الذي لا خلاف عليه ومتفق عليه في ضوء التحليلات.**
* **ان القرارات والسياسات هي حصيلة اعط وخذ واتفاق ثنائي متبادل بين المشاركين والحزبيين في عملية صنع القرار.**
* **إن قرارات النموذج تقلل من حصول الأخطاء في ضل عدم التأكد.**
* **ان الحقيقة الدارجة ان الناس عميون وواقعيون وهم لا يبحثون عن الوعود والمثاليات والقرارات التى لا يمكن تنفيذها.**

**ثالثا: نموذج الفحص المختلط:**

**لقد دعا العالم الاجتماعي (اميتا اتزيوني) الى ايجاد انموذج توفيقي في عملية صنع القرار واتخاذه. يأخذ من الانموذج الكلي الرشيد ويأخذ من الانوذج التدريجي (الاستفادة من المعطيات العقلانية ومن المعطيات التدريجية)**

**يمكن بيان خصائص معالم انموذج الفحص المختلط كالتالي:**

1. **انتقادات (اتيزيوني) للأنموذج الكلي الرشيد.**
* **يتوهم الانموذج حين يدعي المعرفة الكلية الشاملة من قبل متخذ القرار بجميع الخيارات والبدائل ومايترتب من النتائج المحتملة حيت لا يمكن تحقيق ذلك على الصعيد العملي والواقع الفعلي.**
* **يتوهم الانموذج حين يدعي القدرة المعرفية والتحليلية الدقيقة في ترتيب تصنيف البدائل المتعلقة باخذ القرار بحسب اهميتها وعوائدها.**
* **ان الانموذج غير واقعي ويتسم بطاعة الخيالي.**
* **ان صانع القرار انسان ليس بمقدورة امتلاك العقلانية الكاملة.**
* **ان طبيعة الوظيفة في حقل الادارة ليست واحدة وتختلف باختلاف المستوى وتتفاوت فيها تأثيرات العوامل السياسية( غير العقلانية) بالشكل الذي يجعل من النظريات العقلانية صالحة ضمن مستوى محدد او معين وغير صالحة لمستوى اخر.**
1. **انتقادات (اتيزيوني) للأنموذج التدريجي.**
* **ان الانموذج التدريجي(لندبلوم) في القرارات يقوم على الافتراض المنتقص وهو:**

**(ان الانسان لايعرف جميع البدائل وانما يركز على البدائل التى تختلف اختلافا سطحيا عن السياسات القائمة ولا يهتم بجميع نتائج البدائل ويأخذ تعريف واحد للمشكلة).**

* **يرى اتيزيوني ان الافتراض في القرارات لايعكس في حقيقة الامر ديمقراطية او مشاركة او جماعية القرار وانما هو افتراض هش يعبر فقط عن رغبات المجموعات القوية والمتماسكة والمنظمة على حساب المجموعات الصغيرة وغير المنظمة.**
* **ان الانموذج التدريجي يركز على حاضر المؤسسة وماضيها ويتجاهل التحويلات المستقبلية التى تهم المؤسسة المعنية باتخاذ القرار حيث عملية التخطيط للمستقبل تكون بطيئة ومتعثرة وعشوائية.**
* **قرارات النموج التدريجي تسهم في خدمة القرارات الصغيرة ولا تتناسب مع القرارات الكبيرة والاساسية والخطيرة مثل( اعلان الحرب – تبادل المواقف السياسية – والتحولات الاقتصادية).**
1. **فحوى انموذج الفحص المختلط.**

 **يقوم الانموذج (الاتزيوني) على مجموعة اسس وشواهد عملية وامثلة واقعية تتمثل فيما يلي:**

1. **شواهد الارتباط المختلط.**
* **يرى اتزيوني ان عملية التخطيط والتنفيذ وظيفتان متكاملتان ضمن عملية صنع القرار في السياسة العامة وهذا يعني ان مرحلة الاعداد للسياسة العامة تتطلب اعتماد الانوذج التدريجي اذ ان الاساليب الرشيدة تسهم في وضع وتحديد الخطوط العريضة والعامة في مجال السياسة العامة بينما الاساليب التدريجية تسهم في تطويع تلك السياسات وجعلها متوافقة ومتكيفة مع مقتضيات الواقع السياسي والاجتماعي للادارة الحكومية.**
* **ان انموذج الفحص المختلط يسمح لمتخذي القرارات في السياسة العامة بتوظيف طرق الانموذج الكلي الرشيد اضافة الى طرق الانموذج التدريجي في وقت واحد ضمن مواقف مختلفه.**

1. **الاطار الفكري لأنموذج الفحص المختلط.**
* **حاول (اتزيوني) ان يخلق تأليفا ومزجا بين الانموذج الكلي الرشيد وبين النموذج التدريجي حيث اخذ من الاول نظرتة الكلية وتركيزه على الكلي والشمولي بغير تفاصيل,**
* **واخذ من الثاني نظرته الجزئية وتركيزه على الخلايا والتفاصيل وبالتالي اقام دمجــــا قائما على التحليل والبحث والاختبار والتقويم.**
* **نموذج الفحص المختلط يأخذ بالعقلانية والرشد عبر العناية الواضحة بالتفاصيل ويأخذ من التدريجية عبر العناية بالنتائج المهمة ليشكل خيارا ثالثا وسطا**
* **ان نموذج الفحص المختلط يعمل على الابتعاد عن لا معقولية الانموذج الكلي كما يعمل على الابتعاد عن عشوائية الانموذج التدريجي.**

**رابعا: نموذج نظرية اللعب: (محذوف).**

**خامسا: أ نموذج الاختيار العام : (محذوف).**

**سادسا: القيم الموجهة لسلوك صانعي القرار ومتخذية في السياسة العامة :**

**تعتبر القيم من اهم الموضوعات المؤثرة في سلوك صناع القرار ومتخذية فهي تعبر عن اتجاهات الفعاعلين المعنيين بصنع القرار واتخاذهعكس نظرتهم نحو العالم وما يحيط به في ضوء وجهات نظرهم وافكارهم وتقديراتهم للاشياء. وتشكل القيم المنطلق السلوكي للافراد وتلعب دورا هاما في الادراك وطريقة التفكير وبالتالي في طريقة اخذ القرار**

**ويتمثل تأثير القيم عند الافراد في قراراتهم ضمن مجالات الاعمال من خلال مايلي:**

* **عند تصميم الاهداف ووضعها حيث تبرز القيم اثناء عملية التقويم والحكم.**
* **في تطوير البدائل لأجل عمل الحكم حول الاحتمالات المتعددة.**
* **في اختيار البدائل حيث تؤثر قيم صانع القرار عند اختيار البديل.**
* **عند تطبيق القرار حيث يصبح معيار القيم وحكمة هاما, في اختيارمعنى التطبيق.**
* **عند التطبيق والمراقبة لأجل تصحيح الانشطة والفعالية تكون احكام القيم مهمة.**

**وتتعدد قيم الافراد بحسب شخصياتهم وخلفياتهم الاسرية والثقافية والدينية وتختلف من متخذ قرار لأخر. ومن هذا المنطلق, فإن من الصعب قياس القيم الشخصية عند اولائك المعنيين من متخذي القرار.**

**ولأجل استيعاب هذه التأثيرات والتفاوتات لابد من مراعاة الملاحظات التالية:**

* **قد تحدث اختلافات متعددة في الاراء بسبب الاختلاف في القيم.**
* **ان القيم عند الافراد يتم التوصل اليها ضمن اطار موضوعي .**
* **ان القيم وان كانت لها صفة الاستمرارية لكنها ليست ذات صفة عالية او شمولية.**
* **ان للقيم خاصية في منع متخذ القرار من اتخاذ قرار مناف للقيم السائدة التى يؤمن بها.**
* **يمكن ان تتغير القيم ولكن تبقى ذات تحكم قوي داخل الانسان.**

**يمكن ان تصنف القيم الاساسية التى تؤثر على متخذ القرار في حياته واعماله ( بوصفه مسؤولا– مواطنا– انسانا):**

* **القيم الممثلة لمفهوم السعادة.**
* **القيم الممثلة لمفهوم القبول.**
* **القيم الممثلة لمفهوم الانسجام.**
* **القيم الممثلة لمفهوم البقاء.**
* **القيم الممثلة لمفهوم الاستقامة.**
* **القيم الممثلة لمفهوم الولاء.**

**انطلاقا من اهمية القيم بالنسبة لمتخذي القرار يمكن تحديد اهم القيم والمثل المرتبطة بصانعي القرار ومتخذية: - (كما اشار اليها اندرسون)**

1. **القيم الاساسية ( تمثل القيم التي يأخذ بها متخذ القرار في قراراته , اذ ان متخذ القرار يقوم بتقويم بدائل القرار السياسي وفي ضوء اهميتها للحزب السياسي الذي ينتمي اليه بالشكل الذي يجعل من القرار المختار معبرا عن منفعة لنقابة او اتحاد او لمنظمة او لجمعية او حزب سياسي يرتبط ويشكل قيمة معينه لمتخذ القرار).**
2. **قيم السياسة العامة ( تمثل تلك القيم التى يأخذ بها متخذو القرار تحقيقا لاعتبارات المصلحة العامة وادراكهم لمطالب الراي العام وما يشعرون به من حاجات تتلائم مع توجيهات السياسة العامةالمعنية عند متخذ القرار بالشكل الذ يجعلة حريصا علىجعل قراره متضمنا لتلك المصلحة العامة).**
3. **القيم التنظيمية ( ان قوة المؤسسات الادارية والحكومية واجهزتها البيروقراطية تتجلى من خلال الزام عناصرها بالقيم التنظيمية الدالة على رسالتها واهدافها حيث يثأثر متخذو القرارات الادارية والتنفيذية بالقيم التنظيمية السائدة في منظماتهم الادارية لكون هذه المنظمات تعمل جاهدة لاجل السعي نحو ما يحقق قيمها وتقاليدها)**
4. **القيم الايديولوجية ( التوجيهات العقائدية وتعني مجموعة القيم والمعتقدات المترابطة والمنتظمة التى تعكس تصورا منطقيا ازاء العالم المحيط وتوجه المؤمنين بها من الاداريين والسياسين نحو الاسترشاد بها والتوافق مع مبادئها عند اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة).**
5. **القيم الفردية ( وتمثل تلك القيم المشتملة على مجموعة من الدوافع الذاتية والشخصية عند المعنيين في سبيل الحفاظ على مكانتهم ومراكزهم ومناصبهم الرسمية او زيادة منافعهم المادية).**
6. **القيم الموقفية ( هي تلك القيم المعبرة عن القوى المؤثرة في صنع القرار واتخاذه في السياسة العامة حيث تؤثر على متخذي القرار بشكل بارز بوصفها قوى فاعلة وبارزة ومدركة تشكل حضورا مؤثرا على معطيات الموقف القائم)**

**ان متخذ القرار علية ان يجعل من قراره متناسبا ومتوافقا ومستجيبا مع كل حالة وموقف**

**وقد وضع العالمان (فكتور فروم) (فيليب يوتون) انوذجا من ثلاث محاور توضح الاسلوب الموقفي الذي يمكن لمتخذ القرار التعامل معه في قراراته وهي:-**

* **عمليات القرارات بوصفها اساليب قيادية تدور بين النمط (الاستبدادي او التشاوري او الجماعي)**
* **قيم وفاعلية القرار بوصفها الجوانب الموضوعية التي تشكل كيفية القرار ونوعيتة عند متخذه وما له من تأثير في عمليات الاداء التنفيذي.**
* **قدرة متخذ القرار على تفهم الظرف او الموقف المحيط به, مايدفعه نحو تحديد نوعية القرار الذي سيقوم باتخاذه, وهذا يعتمد على قدرة صانع القرار في تشخيص الموقف تشخيصا سليما.**

**للقيم الموقفية مجموعة فرضيات يمكن ان تكون بمثابة ترجمه سلوكية مؤثرة على متخذ القرارات في السياسة العامة مثل:**

* **ان القرارات المتعلقة بالموقف توجه وتتخذ في اطار هذا الموقف تحديدا.**
* **كلما كان يجسد ازمة كبيرة ,سعى متخذو القرار نحو التقارب فيما بينهم تفعيل دور الاستشارة الجماعية (الداخلية و الخارجية)**
* **كلما طال الموقف ازدادت كمية المعلومات المتوفرة عنه.**
* **كلما اذدادت تكلفة التعامل مع الموقف زاد التراجع عن القيم التي ارتبطت به.**
* **كلما ازداد الموقف خطورة ازدادت جهود متخذي القرار نحو القلق العام والبحث عن معونات خارجية والقيام بأتصالات دولية ودراسات مقارنة لمواجهة الموقف.**

**الفصل الخامس:**

 **نماذج صنع السياسة العامة من منظور العملية**

 **هي نماذج تترجم عملية صنع السياسة العامة من زاوية واسعة وفعالة**

 **اولا: نموذج الجماعة: يقوم على اعتبار ان التفاعل بين الجماعات يشكل مركز السياسات العامة**

**حيث يرتبط الافراد ذوو المصالح المتشابهة مع بعضهم البعض بصورة رسمية وغير رسمية لغرض الالحاح عل الحكومة في مطالبهم حيث يؤلفون بذلك جماعات المصلحة, يتسنى للافراد ممارسة تفضيلاتهم وخياراتهم السياسية من خلال الجماعات.**

 **وهذا يترجم حقيقة كون الجماعة الجسر القائم بين الحكومة من جهة وبين الافراد من جهة مقابلة, وان السياسة العامة بدورها معبرة عن صراع الجماعات للتأثير في السياسة العامة حيث يتولى النظام السياسي مهمة ادارة ذلك الصراع من خلال:**

* **تأسيس قواعد اللعبة في الصراع بين الجماعات.**
* **ترتيب الحلول الوسيطة والتوازنات بين المصالح.**
* **العمل على تنفيذ هذه الحلول في شكل سياسة عامة معينة.**
* **تطبيق هذه السياسة العامة بشكل قوى وفعال.**

**اذ يمكن القول بأن صناع السياسة دائما ينظر اليهم بوصفهم مدفوعين بضغوط الجماعات من خلال صفقاتهم ومفاوضاتهم ومساوماتها على المطالب المنافس عليها بين جماعات التاثير الاخرى.**

**ويستند انموذج الجماعة الى مجموعة اطر فكرية وسلوكية ومحصلات توازنية تتجلى من خلال الاتي:**

1. **المحور الفكري الذي يعبر عن انموذج الجماعة وعن بنائها ووظيفتها وعن دورها وتأثيرها في السياسة العامة:- ويتمثل بالافكار التالية:**
* **ينظر للجماعة بوصفها كتلة نشاط وليس مجرد تجمع افراد.**
* **تعيش الجماعة وتعمل وسط تفاعلات الجماعات ويسمح لها بنشاط توجيهي.**
* **لكل جماعة مصلحة خاصة ينبغى دراستها وتحليلها.**
* **ينبغي التميز بين الجماعة الاصلية وبين التجمعات المؤقتة ويجب الادراك ان الافراد يلتحقون بجماعات عديدة في ان واحد.**
* **ترتبط حالة المجتمع وتتحد في اي لحظة بالتوازن بين ضغوطات الجماعات.**
* **تتفاوت قوة الجماعات تبعا للعديد من العوامل (عدد الاعضاء– كثافة الاهتمام – اشكال التنظيم).**
* **ليس كل نشاط الجماعة سياسيا حيث لها نشاط غير سياسي ايضا.**
* **تعمل الحكومة بمثابة الحكم بين الجماعات في صراعها, كما تعمل على ازالة جماعات معينة عن محيط التأثيرات في السياسة العامة.**
1. **المحور التوازني الذي يحقق توازن النظام السياسي.**

**وهذا يتمثل بالعلاقة المنضبطة بين عدة قوى توازنية:**

* **وجود جماعة كبيرة وشبه عامة وربما مستتره تساعد النظامالسياسي القائم وتدعم قواعد اللعبة الحالية في السيطرة على صراعات الجماعات المصلحية.**
* **ان تعدد الجماعات التى ينتمي اليها الفرد تمنع ايه جماعة من التطرف والتعارض مع القيم الاجتماعية والسياسية القائمة ما يضفي اعتدال وتوسط في المطالب .**
* **ان التنافس القائم بين الجماعات يدعو الى اقامة التوازن حيث تعدد الجماعات ووجود المنافسة بينهم يخلق مواقف متعارضة للقوة.**

**يجسد هذا الانموذج مصالح اصحاب روؤس الاموال والشركات الكبرى والجماعات العسكرية وغير ذلك من جماعت المصالح والضغط.**



**ثانيا : انموذج النخبة: يؤكد هذا الانموذج انالسياسة العامة هي التى تعبر عن قيم وتفضيلات النخبة الحاكمة والتى تقترح النخبة روئيتها بينما عامة الناس غير مشمولين ولا عارفين بالسياسة العامة وبأنها كنخبة متميزة هي التى تشكل راى الجمهور حول السياسة العامة وهي التي تؤثر في الجمهور بأكثر مما تتاثر به. وهذا يعني ان السياسة العامة تأخذ حالة الانسياب الراسي او الهرمي ( من النخبة للجمهور)**

**فالمجتمع مقسم الى قسمين ( قسم مع من يمتلك القوة ) ( قسم مع من لايمتلك القوة)**

**ويبرز هذا الاختلاف الذي يكون لصالح النخبة وجعلهم مختلفين عن بقية الناس الاكثرية.**

**يتمحور انموذج النخبة من خلال الاطارين الاتيين:**

1. **الفلسفة التي يقوم عليها انموذج النخبة:**
* **ان المجتمعات تنقسم الى فئتين, القلة التى تمتلك بيدها القوة و الاكثرية وهي مستضعفة .**
* **ان القلة الحاكمة ليست ممثلة للكثرة المستضعفة, (غالبا ما تكون النخبة من الطبقة العليا المتنفذة والغنية).**
* **ان تحول الافراد من فئة الاكثرية الى فئة الاقلية النخبوية يقيد بضوابط شديدة تكمن في الحفاظ على الاستقرار وتجنب قيام الثورة.**
* **السياسة العامة لا تلبي مطالب الجمهور ولا التعبير عن مصالحها العامة وانما السياسة العامة (في هذا الانموذج)هي التى تحمي مصالح النخبة الحاكمة.**
* **لا تخضع النخبة الحاكمة لضغوط الجماهير الاغلبية الا بنسبة محدودة حيث ان النخبة هي التى تشكل مصدر الضغط والتأثير وليس العكس.**
1. **تطبيقات انموذج النخبة في تحليل السياسة العامة:**

**تتجلي في النقاط التالية:**

* **ان السياسة العامة لا تعكس مطالب الجماهيرالعامة وانما هي انعكاس لارادة النخبة السياسية ومطالبها.**
* **ان النخبوية لا تعني ان السياسة العامة ضد مصلحة الجماهير ولا ضد رفاهيتها بل تكون على عاتق النخبة السياسة.**
* **ان اراء الجماهير عادة ما يتم تضليلها والأثير عليها من قبل النخبة دون ان تكون للجماهير اي ردة فعل او اثر في قيم النخبة.**
* **ان خطوط الاتصال بين الجماهير والنخبة تجري بشكل راسي هابط.**



 **ثالثا : انموذج النظم: يقوم هذا الانموذج من منطلقة الذي يرى ان السياسة العامة هي مخرج للنظام السياسي الكلي القائم في المجتمع والبيئة الاجتماعية ويعتمد في الياتة على مفاهيم واساليب المعلومات من حيث المدخلات والعمليات والمخرجات والتغذية الراجعة.**

**فإن النظام السياسي يعمل بطريقة منتظمة ونظامية حيث يستمد المدخلات من مختلف مصادرها (الداخلية والدولية) ثم يقوم بالتعامل معها من خلال عمليات الصندوق الاسود وبالتالي تحويلها الى مخرجات تمثل مجموعة من القرارات المشكلة للسياسة العامة.**

**تعبر نظرية الانظمة عن السياسة العامة من خلال محورين:**

* **الرؤية الفلسفية للأبعاد التي يطرحها انموذج النظم:وتتمثل في مجموعة الاسئلة العامة التي يثيرها انموذج النظم في وصف السياسة العامة كمخرج النظام السياسي.**
* **ماهي الابعاد الهامة التى تنتج المطالب المفروضة ؟**
* **ماهي الخصائص الهامة للنظام السياسي ؟**
* **كيف تؤثر المدخلات البيئية على شخصية النظام السياسي ؟**
* **كيف تؤثر شخصية وسمات النظام السياسي على محتوى السياسة العامة ؟**
* **كيف تؤثر المدخلات البيئية على محتوى السياسة العامة ؟**
* **كيف تؤثر السياسة العامة من خلال التغذية الراجعة على البيئة وسمات النظام ؟**
* **النمذجة التجريبية لغرض تمثيل الحياة السياسية والوقوف الحقيقي لدراسة السياسة العامة كأسلوب اعتمده انموذج النظم في تحليلات السياسة العامة:**

**تتجلى في توظيف معطيات النماذج للاستفدة في دراسة السياسة العامة من خلال النقاط:**

* **ان النماذج تؤدي الى فائدة من خلال قدرتها على تبسيط وترتيب الحقيقة والحياة السياسية لضمان تحليلها ودراستها بوضوح.**
* **توصل النماذج المستخدمة الى تحديد ماهية المظاهر الهامة والحقيقية في السياسة العامة وتؤدي الى التركيز نحو الاسباب ذات العلاقة.**
* **تؤدي النماذج الى قيام حالة من الانسجام مع الحقيقة بعيدا عن المبالغة.**
* **تؤدي النماذج الى ايصال المعاني والفهم عند متلقيها.**
* **تؤدي الى توجية البحث نحو التحقيق العملي في السياسة العامة وتناول ظواهر الواقع الحقيقي.**
* **المنهجية التشغيلية لأنموذج النظم في السياسة العامة.**

**وتتمثل بتفعيل المفاهيم والمعدات تفعيلا تطبيقيا ضمن البيئة الكلية للمنتظم السياسي بحيث ان التفاعلات السياسية في المجتمع تكون بمجموعها نظاما عاما للسلوك بحيث لايمكن عزل النظام السياسي او فصلة عن النظام الاجتماعي الكلي والشامل مما يتيح امكانية التميز بين الابعاد وامتغيرات الاساسية داخل النظام السياسي.**

**المنهجية التشغيلية تتألف من المفاهيم والمعدات العملية التى يمكن توظيفها كعملية في صنع السياسة وهي:**

* **ان السياسة العامة تمثل استجابة المنتظم السياسي لما ينجم عن البيئة المحيطة.**
* **يتألف المنتظم السياسي من المؤسسات والنشاطات المتفاعلة والمتداخلة في المجتمع وهي التي تقوم بصنع القرارات وتوزيع القيم بصورة اجبارية.**
* **تتكون مدخلات النظام السياسي لأغراض صنع السياسة العامة من المكونات الاساسية التالية:**
1. **الطلبات او المطاليب (ما يريدة ما يسعى له الافراد والجماعات ويطرحونة امام النظام السياسي لغرض اشباع مصالحهم العامة).**
2. **الدعم او المساندة (التزام الافراد والجماعات بالنتائج الرسمية المعبرة عن علاقاتهم مع السلطات الرسمية).**
3. **المعارضة او المقاومة (توجيهات الاحزاب والفصائل والجماعات المعارضة والمخالفة لتوجيهات النظام السياسي).**
4. **المصادر والموارد ( مختلف الموارد والمصادر المادية والبشرية الموجودة في بيئة النظام السياسي داخليا ودوليا).**
5. **المعلومات الراجعة من المجتمع حيال السياسة العامة السابقة او مطاليب جديدة.**
6. **المدخلات ( بمكوناتها متأثرة ومرتبطة بنوعين من البيئات التى تحكم طبيعة المدخلات ) وهما :**
* **البيئة الاجتماعية الداخلية " تتألف من النظم"**
* **النظام البيئي او الايكولوجي.**
* **النظام الحياتي او البايولوجي.**
* **الانظمة الشخصية.**
* **الانظمة الاجتماعية.**
* **البيئة الاجتماعية الخارجية " تتألف من النظم"**
* **النظم السياسة الدولية.**
* **النظم البيئية او الايكلوجية الدولية.**
* **النظم الاجتماعية الدولية.**
1. **ان الصندوق الاسود ( يجسد النظام السياسي وعملياته الجارية في كيفية التعامل مع المدخلات).**
2. **التحويل او التغيير( تمثل العمليات في التعامل مع المدخلات).**
3. **تشكيل وبناء الاجراءات المطلوبة في عملية التحويل (تتم من خلال صانعي السياسة العامة).**
4. **المخرجات الصادرة من عملية الصندوق الاسود (بوصفها السياسة العامة المتخذة تتمثل بالبضايع او الخدمات او الرموز الصادرة من النظام للجماهير).**
5. **تعمل المحاور والمفاهيم (المجسدة لأنموذج النظم) في ضل دورة متكاملة ( بيئيا,واجتماعيا, وسياسيا) وبشكل مترابط.**



 **رابعا: الأنموذج المؤسسي :**

**ينطلق هذا النموذج بالارتكاز التى يعرف فيها علم السياسة طويلا ( العلم الذي يعنى بدراسة المؤسسات الحكومية) حيث تتمحوراغلب الأنشطة والسياسات الحكومية من خلال المؤسسات الرسمية الثلاث (المؤسسة التشريعية,المؤسسة التنفيذية ,المؤسسة القضائية)..**

 **ان المؤسسات الحكومية تمتلك ثلاث ميزات تمنحها السياسة العامة لكي تثبت وجودها هي:
 أ-الشرعية: الحكومة تمنح السياسة العامة شرعيتها بحيث تصبح سياسة حكومية عامة .**

 **تحظى بالالتزامات القانونية , التى تتطلب من المواطنين الولاء والاخلاص لها.
ب- الشمولية والعمومية:تتصف السياسة العامة بالشمولية وبطابعها العام يشمل كافة الناس وتشمل جميع القطاعات والشرائح.
ج- الفرض والاجبار: الحكومة وحدها التى تستطيع معاقبة المخالفين لسياستها العامة وهي التى تمتلك السلطة التى تمكنها من التحكم بواء مواطنيها.**

**خامسا: انموذج العمليات والانشطة والوظائفية : (محذوف)**

**سادسا: انموذج دراسة الحالة: (محذوف)**

**الفصل السادس:**

 **البيئة المؤثرة وصناع السياسة العامة**

 **اولا:البيئة التى تتفاعل معها السياسة العامة
 السياسة العامة تتفاعل وتتعامل مع بيئة واسعة محيطة بها وهذه البيئة تتمثل بمجموعة من العوامل والمتغيرات مثل العوامل الاجتماعية، الاقتصادية ، التعليمية ، السياسية والادارية العامة ، العوامل الدولية والعالمية.**

**وكما دعاها (جيمس اندرسون) بأسم (بيئة السياسة) واعطاها بعض التبريرات التالية:**

* **ان السياسة العامة لايمن لها ان تكون كفؤة وفعالة مالم تأخذ بالاعتبار الظروف البيئية التى تحيطها.**
* **ان الحاجة للسياسة العامة تقضي بقيامها اولا في البيئة ومن ثم نقلها للننظام السياسي عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية.**
* **ان للبيئة دور في اقامة بعض القيود على متخذي القرارات و صانعي السياسة العامة.**
* **ان للخصائص الجفرافية والطبيعة المناخية وحجم الموارد وعدد السكان والتركيبة الاجتماعية والاساليب الثقافية اثر بالغ على النظام السياسي.**

**الوحدات ذات العلاقة بتلك البيئة كما توضحها الوحدات التحليلية التالية:**

1. **الثقافة السياسية : مختلف الثقافات السياسية تتحدد من خلال تفوق بعض المواقف السياسية: وقد عرفت الثقافة السياسية بتعريفات عديدة:**
* **تعريف(سيدني فايبر): هي منظومة المعتقدات المجربة والرموز والقيم المعبرة خلالها يتم التعرف على الحدث السياسي المتخذ والقائم.**
* **تعريف(الموند وزملاؤه):عبارة عن توزيع معين للاتجاهات والقيم والاحاسيس والمعلومات والمهارات السياسية وتؤثر اتجاهات الافراد على ما يقومون به.**
* **تعريف(جيمس اندرسون):هي جزء من ثقافة المجتمع المتضمنة القيم والمعتقدات والمواقف المتعلقة بما ينبغى ان تقوم به الحكومة وكيف تقوم به وطبيعة العلاقة بين المواطن والحكومة.**

**انواع الثقافة السياسية :-**

**@ الفردية (تعبرعن تلك الثقافة المهتمة بتفضيلات الافراد)،**

**@ الأخلاقية(تنظرللحكومة بوصفها اليه لتقديم المنافع للمواطنين)،**

**@ التقليدية(تتبنى النظرة الابوية والنخبوية للحكومة وتعتبر الحكومة اداة في تحقيق الاستقرار والضغط الجماعي).**

**وقد اشار (الموند , وباويل) في دراستهم ان المواقف السياسية تنقسم الى ثلاث فئات.**

1. **فئة المواقف الادراكية.**
2. **فئة المواقف العاطفية.**
3. **فئة المواقف التقويمية.**

**اما من حيث انواع الثقافة السياسية التي يمكن التميز بها اشار(الموند , وباويل)**

1. **الثقافة السياسية (الهامشية).**
2. **الثقافة السياسية (الخضوعية).**
3. **الثقافة السياسية (المشاركة).**

**كما ان (الموند وزملاءه) حددوا نوعين للتمييز بين نوعين من الثقافة السياسية:**

* **الثقافة السياسية (التوافقية) :- يميل فيها المواطنون الى الاتفاق حول الوسائل المناسبة لاتخاذ القرار.**
* **التقافة السياسية (التصارعية) : - يكون فيها المواطنون منقسمين بشكل حاد بما يتعلق بالنظام السياسي وكيفية حل المشاكل.**

**دورالثقافة السياسية في عملية صنع السياسة العامة**

**لقد حاول (الموند و فيربا) من خلال كتابهما (الثقافة المدنية والمواقف السياسية والديمقراطية في خمسة شعوب)**

**دراسة تأثير وفضائل ودور الثقافة السياسية على شعوب(امريكا,بريطانيا,ايطاليا,المانيا,المكسيك) افادة النتائج بالتالي:**

* **الثقافة السياسية المشاركة تهيمن على الشعب الامريكي بالرغم من ان الشعب يتهيبون ويحذرون السلطـــات.**
* **تتميز بريطانيا بتوازن بين مختلف انواع التقافات السياسية حيث نجد المشاركة الديمقراطية واحترام السلطة.**
* **تميزت ايطاليا بالثقافة السياسية الخضوعية وبعدم الاهتمام بالسياسات العامة الشمولية والقومية.**
* **في المانيا هيمنت الثقافة السياسية الخضوعية بشكل طاغي.**
* **ان الطابع السائد في المكسيك هو الثقافة السياسية الهامشية.**

**ولأجل ترسيخ دور الثقافة السياسية في عملية صنع السياسة العامة لابد من استيعاب حالات التمايز والمفارقات الاتية:**

1. **ان المجتمع الواحد قد يكون اطارا تتخلله ثقافات سياسة فرعية.**
2. **ان اختلافات السياسة العامة و صناعتها عند كثير من الدول ترجح التباين في الثقافة السياسية المعتمدة.**
3. **ان التوجه السكاني ورؤية المواطنين للزمن والوقت يؤثر على تعاملهم مع صنع السياسة العامة.**
4. **ان القيم والمعتقدات والاتجاهات تؤثر في نوايا السياسين من متخذي القرارات وصناع السياسة.**

**وقد اشار( جاري بيترز) الى ضرورة تبني الابعاد الاربعة الاساسية عند دراسة الثقافة السياسية :**

 **(تفيد في اختبار مدخلات السياسة العامة والوقوف عند المظاهر المترابطة بها) وهي:-**

* **التدرج والمساواة**
* **الحرية والاكراه**
* **الولاء والإلزام**
* **الثقة والشك**
1. **الظروف الاجتماعية والاقتصادية: ان العلاقة مشتركة بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية من حي تأثيرهما المتبادل ازاء طبيعة السياسة العامة وانشطتها وعملية صنعها. ومن طبيعة النظام الاقتصادي يبنى على اساس دراسة مظاهر النشاط الانساني في المجتمع من خلال البحث عن كيفية استخدام الموراد ذات الندرة تم كيفية تحقيق التوزيع السايم للموارد وضمان الاستخدامات الجيدة لاشباع اكبر قدر ممكن من حاجات المجتمع المستمرة.**

**فإن علم الاجتماع السياسي:- يسعى الى الا قتناع بأن هناك العديد من الظواهر والمواقف السياسية التى لايمكن استيعابها ولا يمكن تفهمها بغير التعمق في دراسه جذورها وخلفياتها الاجتماعية مما يعطي التميز لعلم الاجتماع من خلال الاحاطة الكاملة بالعوامل والتيارات السياسية التى تتعامل في المجتمع.**

**المجالات التى يركز عليها علم الاجتماع السياسي بشكل واضح هي :-**

* **دراسة المظاهر الاجتماعية لظاهرة السلطة او القوة السياسية القائمة في المجتمع.**
* **دراسة مظاهر الصراع الطبقي ومضاعفاتها السياسية ومايترتب عنها من الاثار.**
* **دراسة المتغيرات الاجتماعية وعمليات التصويت في الانتخابات العامة.**
* **التعرف على التجمعات المهنية والنقابية واثرها على ممارسة الديمقراطية.**
* **دراسة القيم الاجتماعية والسلوك السياسي.**
* **التعرف على الابعاد الاجتماعية للظاهرة البيروقراطية.**
* **دراسة البيئة الاجتماعية.**
* **تحليل الاسس الاجتماعية لنظم الحكم.**
* **دراسة العوامل الاجتماعية في الثورات السياسية.**

**مجال الاقتصاد السياسي:- يجسد تلك العلاقة التبادلية التأثير بين كل من الاقتصاد والسياسة من حيث اشتراكهم في دراسة الانسان داخل المجتمع والسعي نحو تحقيق رفاهية الفرد والمجتمع على حد سواء.**

**المجالات التى يركز عليها علم الاقتصاد السياسي بشكل واضح هي :-**

* **الاهتمام بدراسة الايديولوجية السياسية للدولة وتحديد المضمون الاقتصادي.**
* **دراسة وظيفة الدولة وابعاد الدور الذي تمارسة في المجال الاقتصادي.**
* **دراسة المشكلات الاقتصادية مثل سوء توزيع الموارد والثروات ومعرفة ثأتيرها .**
* **دراسة الظواهر السياسية الدولية الهامة والمؤثرة التى يمكن ارجاعها الى اسباب ودوافع اقتصادية مثل الحروب, والاستعمار, و الاستحواذ على الاسواق المالية والتجارية.**
* **دراسة الدور المتزايد للعوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية المحالية مثل القروض , المساعدات,نقل التكنولوجيا ,الاستثمارات الخارجية, اجراءات تنظيم العمالة في المجتمع الدولي.**

**ترجمة مفهوم الادارة العامة والمصلحة العامة:- تبريرات ينبغي اخذها بالاعتبارلأجل التدخل الحكومي في صنع القرارات المبنية اساسا على السوق لضمان ترتيب الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعوربطة بالسياسة العامة المتضمنة تحقيق الرفــــاهية. (التبريرات هي) :-**

* **لغرض حماية الحياة والحرية والملكية.**
* **لمنع الكساد وتحقيق الاسعار والاجور العادلة.**
* **للمحافظة على المنافع العامة وحمايتها من الاضرار اللاحقة بها .**
* **دعم المنافسة الفاعلة وتقويض حالات احتكار السوق والتلاعب بالاسعار.**
* **تضييق حالات اللامساواة وجعل الخدمات في متناول الجميع.**
1. **الظروف والمتغيرات الدولية والعالمية: ان حكومات الدول في العالم تعيش حياتها وشعوبها في ظل انماط معينة من حالات التباين على مختلف الانشطة والمجالات فيما بين البناء القديم والبناء الجديد - يوجد بناء وسط يمكن ان تصنف في ضوئه طبيعة الحكومات في دول العالم , وشعوبها اوانها تمثل دولا كبيرة ومتوسطة او صغيرة من حيث المساحة وعدد السكان ويمكن ان تكون غنية او فقيرة او حالة الوسط من حيث الموارد ومصادر الثروات والامكانيات الذاتية والصناعية.غيران تلك الدول تضيف مجموعة تمايز والفروق فيما بينها من حيث القوة وانفوذ والتأثير ومن حيث الدعم وطبيعة انظمة الحكم.**

**ان دخول العالم للقرن الحادي والعشرين قد حتم ومازال يحتم على الدوله مزيدا من الاستعدادات ازاء مشكلات متضاعفة ومتفتقمة وجديدة, بالتالي بمقدورها تخريب المنجزات السابقة ان لم تجد حل لتلك المشكلات مثل حالات الانفجار السكاني ومتطلابات ثورة الاتصالات والمال والثورة الصناعية.**

**ان المجتمعات تعيش اليوم اوضاعا لا تتسم بالثبات وانما هناك تحولات كثيرة متقطعة وغير رتيبة فمن سبعينيات القرن الماضي فرضت الازمات والصدامات الاقتصادية حضورها في اجراء التغيير الحتمي على مستوى المؤسسات والمنظمات والاطر المؤسسية واصبح اقتصاد البلد الواحد متداخلا مع غيرة من البلدان الاخرى**

**كما ان للاتجاهات السياسية, والسياسات العالمية, وضغوطات العولمة , والتحولات في انظمة الدول كلها قد تجعل الدول في مواجهة العلنية المباشرة مع مجموعة القوى الداعية للتغيير والممثلة في التالي:-**

* **طبيعة القوى العاملة**
* **ذات ابعاد ثقافية متنوعة.**
* **ذات زيادة في الاحتراف المهني.**
* **ذات مهارات غير كافية.**
* **التقنيـــــة.**
* **تمثل اجهزة الحاسوب**
* **ادارة الجودة الشاملة.**
* **برامج اعادة الهندسة.**
* **الصدمات الاقتصادية.**
* **تمثل اهتزازات امن السوق.**
* **تذبذب اسعار الفائدة.**
* **تذبذب العملة الاجنبية.**
* **المنافسة.**
* **تمثل التنافس العالمي**
* **الاندماجات والاتحادات.**
* **تزايد باعة التجزئة.**
* **الاتجاهات الاجتماعية.**
* **تمثل تباطؤ زواج الشباب**
* **زيادة الخدمة التعليمية الجامعية.**
* **تزايد معدلات الطلاق.**
* **السياسة العالمية.**
* **تمثل انهيار الاتحاد السوفييتي.**
* **الحصار الامريكي على الدول الاخرى.**
* **حكم السود لجنوب افريقيا.**

**كل ذلك له تأثير بارز في السياسات العامة الحكومية لاي دولة من دول العالم اليوم, بغض النظرعن كونها غنية ام فقيرة ديمقراطية او ديكتاتورية.**

**ثانيا:الجهات الصانعة للسياسة العامة:**

**ان الجهات التى تتولى صنع السياسة العامة متعددة ومختلفة وتتضمن هذه العملية غالبا جميع صانعي السياسة الذين يعملون بالحكومة بالاضافة لعدد اخر من المهتمين والمعنيين واخرين من خارج ميدان العمل الحكومي الرسمي**

**هذا الوضع الموقفي اسماه( ناكامورا وزميلة) (البيئة الاولى – تشكيل السياسة-) حيث تمثل هذه البيئة تاريخيا جهات صنع السياسة ( حكوميون – يمثلون السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية) (غير الحكوميون – المجموعات والجماعات الضاغطة)**



**ويمكن ان تكون الجهات الصانعة للسياسة العامة في نمطين:**

1. **صناع السياسة العامة الرسميون. (اساسيون وثانويون)**

**هم الفريق الاول الذي يمارس دور صناعة السياسة من خلال ما يتمتع به من سلطات دستورية مباشرة للتصرف والفعل واتخاذ القرار ينقسمون الى**

1. **(اساسيون):- يمثلون المراكز العليا في صنع القرار مثل اسلطة التشريعية او البرلمان وقادة الحكومة.**
2. **(ثانويون):- المراكز المساعدة في صنع القرار وفي رسم السياسة ولا يستطيعون التصرف بذاتهم ولا يتمتعون بالسلطة الواسعة.**
3. **المشرعون-( اعضاء المجالس التشريعية او البرلمانية يقومون بالتشاور والتباحث والنقاش حول السياسات العامة)**
4. **التنفيذيون-(المسؤلون السياسيونوتختلف مهامهم وواجباتهم مثل رئيس الدولة , ورئيس مجلس الوزراء ,والوزراء).**
5. **الاجهزة الادارية-(المؤسسات العامة والادارات الحكومية البروقراطية التى تضم عدد من الموظفين الحكوميين الذين يملكون المهارات والخبرات مرتبطة بتأدية مهام الخدمات المدنية والمصلحة العامة بالمجتمع, تعمل على تطوير السياسة العامة).**
6. **المحاكم-(الاجهزة والموسسات القضائية مسؤولة عن وضع السياسات القضائية).**



1. **صناع السياسة العامة غير الرسميين.**

**هم الفريق الثاني الذي يمارس دوره في صنع السياسة من خلال صفتهم الشخصية وليس الرسمية من خلال التأثيرات والضغوطات على الصناع الرسميين مثل جماعات المصالح , والاحزاب السياسية , والمواطنون.**

 **اهم الفئات التى تمثل صناع السياسة غير الرسميين:-**

1. **جماعات المصالح:- هي تلك الجماعات المؤثرة تتميز بنوع من التنظيم وممارسة الضغط السياسي المعين على صناع السياسة العامة الرسميين لتحقيق هدف مقصود تسعى اليه تلك الجماعات من خلال قوتها التأثيرية.**
2. **جماعات المصالح المادية (تسعى للحصل على مزايا جديدة او الحفاظ على المراكز مثل- النقابات والغرف والمنظمات المهنية والتجارية والصناعية والزراعية).**
3. **جماعات المصالح المعنوية (تؤكد طروحات الثقافة وقضايا النضال او الدفاع عن مبائ وقيم روحية مثل- دور العبادة والنوادي الاجتماعية والسياسية والطلابية).**
4. **الأحزاب السياسية:- تقوم بعدد من الوظائف الاساسية في المجتمع من اهمها تجميع المصالح ثم التعبير عنها والقيام بوظيفة الاتصال والربط بين المجتمع والحكومة و تسعى دائما نحو الوصول للسلطة السياسية او التأثير عليها).**

**تتنوع الاحزاب السياسية ودرجة تأثيرها في السياسة العامة تبعا لنوع الانظمة السياسية التى تعكس بنيتها الشكلية في المجتمع:-**

* **نظام التعدد الحزبي( يحوى احزاب سياسية متعددة القوى والتيارات).**
* **نظام الحزبين ( يحوى حزبان رئيسيان)**
* **نظام الحزب الواحد (الحزب الحاكم وعدم السماح بتواجد احزاب اخري)**

 **ان عدد وقوة الاحزاب السياسية يؤثران على النشاط التشريعي للسياسة**

 **ويمكن وصف النظم الحزبية بالمصطلحات التالية:-**

* **النظام الحزبي التوافقي.**
* **النظام الحزبي التصارعي.**
* **النظام الحزبي التصالحي.**

1. **المواطن:- ان العديد من السياسات العامة الحكومية وامهمة المتخذة تستند في مسلكها واخذ طريقها الى كونها افكار فردية او شخصية كالسياسين والاكاديمين.**

 **يشارك الفرد فعلا في التصويت وفي مناقشات السياسة العامة ويؤخذ برايه في اجراء التعديلات اللازمة على الدستورة والتصويت على مقترحات متعلقة بالضرائب وهم بذلك يعززون دور الفاعل في تقرير السياسة العامة.**



**الفصل السابع:**

 **عملية صنع السياسة العامة**

 **اولا:جدولة مهام السياسة العامة (الاجندة)
 يعرفها (جون كنكدون) جدولة المهام أو أعمال السياسة العامة باسم (أجندة سياسة الحكومة) بأنها قائمة تتضمن الموضوعات والمشكلات الموجودة أمام موظفي الحكومة ، والتي يشارك الناس من خارج الحكومة للموظفين الرسميين فيها، وفي إعطائها قدرا من الاهتمام والعناية خلال أية فترة من الوقت.**

**ويعرفها (روس) قائمة الموضوعات التى توضع للبحث والمناقشة من اجل التوصل الى حلول عامة لها**

 **فإن عملية تنظيم الاجندة:- يتم خلالها تعيين وتحديد الموقف من القضية المعنية وانها مناسبة للعمل العام ( اي جعل القضية على الاجندة يحتم القيام بعمل او اتخاذ قرار او اجراء حيالها) .**

**ثانيا: طرق تنظيم الأجندة أو جدولة قضايا السياسة العامة - تتم بطريقتان**

1. **الجدول النظامي : ويتضمن جميع القضايا التي يستشعرها أعضاء السلطات الثلاث وتستدعي تدخل أي منها حسب الصلاحية والاختصاص.**
2. **الجدول المؤسسي: ويتضمن جعل مؤسسة بعينها مثل المؤسسة التشريعية ، أو الادارية والتنفيذية، أن تأخذ في اعتبارها العمل على مواجهة القضية المعنية محط اهتمام.**

**ثالثا: فاعلية الأجندة أو ديناميكية أعمال السياسة العامة:**

 **إن أية قضية تكون محط اهتمام صناع السياسة العامة وتأخذ حيزا لها ضمن أجندة أعمال السياسة العامة معناه (ان على الحكومة ان تقرر اسلوب التغيير الواجب ان تتبناه وهو يعتمد على محصلة الدراسة والقناعات والخبرات فضلا عما ينجم من الصراعات والتنافس عن المناقشات وتباين الاراء من قبل صناع القرار في السياسة العامة.
أدبيات السياسة العامة واستخلاصها لأنماط السلوك السياسي الذي يشبع في الأوساط العملية والاحترافية لصناع السياسة العامة في أثناء تفصليهم للخيارات والقرارات قد أوضحت في أكثر من مناسبة وموضع ومكان بوجود نمطين في تقرير التغيير المفضي للتعامل ولموجهة القضية في السياسة العامة وهما بحسب رأي(لاسير) وتأكيداته**

1. **نمط التغيير التدريجي )الاكثر شيوعا ويستفيد من اثر السياسة المعمول بها بحيث يسمح لصناع السياسة توظيف نجاحات الماضي وتجنب الاخطاء والتغير تدريجيا).**
2. **نمط التغيير الجذري أو الراديكالي (نمط يدعو الى تبني سياسات عامة تحقق لها استغلالا للفرص في احداث التغيير الى ابعد حد ممكن).**

**رابعا: صياغة انموذج عملي – تجريبي لصنع سياسة عامة وطنية في احدى حكومات الدول العربية , ازاء قضية التأمين الصحي لمواطنيها (قراءة واستيعاب من الكتاب افضل)**

**خامسا: المعايير المؤثرة في عملية صنع السياسة العامة:**

**(المعايير) هي الافكار في عقول الناس او اعضاء الجماعة تأخذ شكل عبارات من خلالها يتم تحديد ما يجب على كل عضو ان يعملة ؟وما ينبغي عملة؟ .**

**وتجسد المعايير سلسلة القيم عند الانسان او صانع القرار او متخذه**

**(حدوث صراع القيم) يحدث في جميع مستويات صنع القرار واساسة يكمن عندما يحاول متخذ القرار البحث عن اهدافه التى تعزز وتزيد من استقلاليتة بينما تبحث المؤسسات الادارية في نفس الوقت عن جميد جهود الافراد والمنتمين اليها في سبيل تحقيق اهداف مشتركة.**

**بعض المظاهرالتى تمثل المعايير المؤثرة في عملية صنع السياسة العامة:-**

* **قيم الفرد :- مجموعة المعايير التى يعتمدها الفرد في صنع خياراته.**
* **الانتماء لحزب سياسي**
* **مصالح الناخبين :- قد تتعارض مع الانتماء الحزبي وبالتالي يحصل التعارض بينها من خلال سلوك صانع القرار.**
* **الرأي العام :- يمثل التعبير عن المعتقدات ووجهات النظر الاجتماعية التى لها ثأثير واضح على النظام السياسي وفي عملية صنع السياسة العامة.**

 **سادسا : استراتيجيات التأثير في عملية صنع السياسة العامة:**

 **إن القرار العام يمثل في صورته الرسمية توجهات الحكومة بوصفه وكما يرى بيتر روسي اختيارا من بين عدة أساليب عمل بديلة بهدف التغيير أو الابقاء على التسهيلات المؤسسية التي من شأنها خدمة المجتمع ككل وهذا الاختيار يتم التوصل إليه من خلال الفرد أو مجموعة الأفراد ذوي السلطة في المؤسسات الحكومية والاجتماعية القائمة في المجتمع والذين يتمثلون بصناع السياسة العامة.**

**يوجد ثلاث مداخل اساسية في دراسة وتحليل القرار في السياسة العامة :**

1. **مدخل صانع القرار : يتركز فيه البحث عن الموروثات والخلفيات والسمات لصناع القرار.**
2. **مدخل التحزب: التركيز فيه حول ظاهرة التحزبات والتحالفات ازاء قضية مجتمعية وتحديد جوانب الصراع والجدال ومراكز القوة والسلطة.**
3. **مدخل العملية:يركز على التجارب اعملية والمختبرية التي تجرى على الجماعات الصغيرة.**

**الاستراتيجيات المحتملة للتأثير على الحكومة لغرص اصدار سياسات عامة:-**

1. **المساومة:(عملية تفاوضية بين جهه تملك شيئا تحتاج اليه وترغب الحصول عليه من جهه اخرىتملك شيئا اخرا بمبدأ المبادله)**
2. **تشكيل التحالف:(اشتراك شخصين او جهتين او منظمتين نحو هدف لاحق على الرغم انهم مختلفيين).**
3. **المنافسة :(نشاطا يسعى من خلاله طرفين او اكثر وبصورة تسابقية الى تحقيق الهدف نفسه).**
4. **الصراع:(نشاطا سياسيا عند مجموعتين او اكثر للسعي نحو تحقيق اهدافها).**
5. **التعاون:(يكون جميع المعنيين او المشتركين بمتابعة سياسة عامة معينة يتوقعون حصولهم على مكاسب وامتيازات بالشكل الذي يدفعهم نحو التعاون والاتفاق على قرار السياسة العامة)ز**
6. **الإقناع:(محاولة احد الاطراف ان يكسب طرفا اخرى بتفهم طروحاتهم والقبول بها وترسيخ القناعة لديهم).**
7. **الأمر: (اسلوب احلال التوجية من خلال التسلسل الهمي للمستويات القيادية فما دون).**

 **سابعا:مشكلات عملية صنع السياسة العامة:**

**عملية صنع السياسة وبلورة قراراتها ليست بالعملية الميكانيكية أو النمطية لكي يمكن أن تكون مشكلاتها من جنس طبيعتها النمطية وإنما على العكس ، فالمشكلات التى تواجهه السياسة العامة البعض منها يعد جزءا من العملية والبعض الاخر يعد تطويرا للسياسة العامة, وهناك مشكلات تؤثر على كفاءة السياسة العامة وفاعليتها وترتبط في حقيقة الأمر بمجمل العملية التنظيمية أو التخطيطية أو السلوكية في صنع السياسة العامة وهي :-**

1. **مشكلات تتعلق بالمعلومات والتغذية الراجعة التي تحتاجها عملية صنع السياسة العامة.**

**(من حيث الصعوبات في تحقيق الاتصالات المعنية بالسياسة العامة – ضعف التغذية الراجعة)**

1. **مشكلات ترتبط بالقيود المفروضة على السياسة العامة من خلال الإطار المؤسسي المحيط بعملية الصنع.**

**(القيود الدستورية , حجم الحكومة , المنافسة ازاء المصادر والموارد النادرة, الروزنامة المؤسسية)**

1. **مشكلات تتعلق بصانع السياسة شخصيا وكمعيقات مؤسسية.**

 **(عدم اعطاء الوقت الكافي لدراسة وصناعة القرار , عدم توفر كمية كافية من المعومات لصناعة القرار,**

**وجود معلومات لا يمكن الاستفادة منها , عدم استطاعة صانع القرار بمفرده ان يتعامل مع كم المعلومات).**

1. **مشكلات تتعلق بإخفاق السياسات العامة المتخذة**

**(ان بعض القضايا المجتمعة مستعصية الحل , الانغمار في ظاهرة السخرية السياسية , استشراء امراض السلطة , غياب التوازن والانسجام بين اهداف السياسة العامة , حدوث التفاوت في السلطة والنفوذ).**

**الفصل الثامن:
 عملية تنفيذ السياسة العامة:**

**اولا: التعريف بمفهوم تنفيذ السياسة العامة:**

**1 - هي تلك المجموعة من الافعال او الاعمال التى تتمثل بالجهود العامة والخاصة للأفراد والجماعات والموجهه نحو تحقيق وانجاز الاهداف المرسومة مقدما في قرارات السياسة العامة
2 - هي خطوات ضرورية تسهم في تحويل السياسة إلى أعمال ذات تأثير.**

 **ثانيا: الجهات المعنية بتنفيذ السياسة العامة (الاجهزة الادارية):**

**بشكل مركز فإن النظم الإدارية ذات الطبيعة المتنوعة والمؤلفة في كل منها من وحدات إدارية متعددة هي التي تضطلع من حيث المبدأ والمسؤولية بمهمة تنفيذ السياسة العامة إذ يتولى نظام إداري معين، ومن خلال وحدات العمل الحكومية اليومية المرتبطة به و بالعمل على تنفيذ توجهات وقرارات السياسة العامة وما يتعلق بحياة المواطنين في المجتمع وقضاياهم وتنظيم أحوالهم ومعاشهم.**

**الجهات المعنية بتنفيذ السياسة العامة، سواء كانت جهات معنية أصلا بالتنفيذ أو جهات لها تأثيرات مباشرة أوغيرمباشرة في تلك العملية:**

1. **المشرعون (بوصفهم صناع السياسة العامة وانهم اعضاء في السلطة التشريعية يؤثرون في على التنفيذ الاداري ويضغطون على الادارة العامة).**
2. **القضاء أو المحاكم (جهات معنية تقوم بالاداء التنفيذي من خلال وحدات ودوائر ادارية تتمتع بسلطة اجراء التحقيقات والاستماع الى الشهادات وتطبيق اللوائح والقوانين).**
3. **مجموعات الضغط والناخبون (تمثل قوى خارجية تحاول الضغط على سياسات الاداري او المنفذ ودفعة نحو اتخاذ سياسات تتفق مع مصالحها الشخصية).**
4. **وسائل الاعلام (قوى ذات مقدرة على ممارسة فاعلية هائلة ازاء تنفيذ السياسة العامة والتأثير عليها).**
5. **الوسائط ( مجموعة من الاشخاص او الجماعات تناط بهم مسؤلية معينة من قبل المسؤولين التنفيذيين لغرض تنفيذ السياسة العامة).**

 **ثالثا: مستلزمات العملية التنفيذية للسياسة العامة:**

**إن معظم التشريعات الحديثة هي ذات طبيعة عامة وشاملة لعموم الأفراد في البيئة والمجتمع وهذه التشريعات لا يمكن تطبيقها بصورة محكمة وفاعلة ما لم يقم المسؤولون الإداريون بالعمل على وضع لوائح تفصيلية وإجراءات توضيحية لتلك التشريعات التي تضمتنها السياسة العامة ويعتمد ذلك بالأساس على تفسيرات المسؤولين الإداريين وعلى تأويلاتهم لتلك التشريعات بالشكل الذي يتحقق معه تطبيق سليم للسياسة العامة فضلا عن اعتماد ذلك أيضا على درجة الحماس والنشاط الفاعل للطرق والأساليب والعمليات الإدارية التي تعنى بعملية التطبيق أو التنفيذ.**

 **ومستلزمات العملية التنفيذية للسياسة العامة في إطار مكوناتها اللازمة في التعامل مع منطقيات السياسة العامة وهي :**

**ان معظم التشريعات الحديثة هي ذات طبيعة عامة وشاملة لعموم الافراد في البيئة والمجتمع وهذه التشريعات لايمكن تطبيقها بصورة محكمة وفاعلة مالم يقم المسؤولون الاداريون بالعمل على وضع لوائح تفصيلية واجراءات توضيحية لتلك التشريعات التى تضمنتها السياسة العامة.**

**من خلال مايأتي:**

1. **عناصر التنفيذ**
2. **البناء التنظيمي للإدارات التنفيذية**

**توجد 4 نماذج رئيسية تهتم بوصف طريقة خاصة لعملية تنفيذ السياسة العامة:-**

 **(1) نموذج إدارة النظم**

 **(2) نموذج العملية البيروقراطية**

 **(3) نموذج التطوير التنظيمي**

**(4) نموذج الصراع والمساومة.(الاكثر تمثيلا في العملية التنفيذية)**

 **التراكيب التنظيمية للإدارات التنفيذية للسياسة العامة تتعامل مع المؤثرات التالية:-**

* **الاجراءات الإدارية الداخلية.**
* **تخصيص الموارد والمصادر.**
* **الدوافع النفسية والمعايير الإدارية والبيروقراطية.**
1. **الطاعة والاستجابة القانونية.**

**وسائل او طرق تطبيق التحكم والسيطرة اتى تمارسها المنظمة على اعضائها التنفيذيين:-**

* **القوة الجبرية**
* **القوة المالية والمنفعية**
* **القوة الرمزية والمعايير**

 **ان التنفيذ في المنظمات الادارية يعني احلال التغيير والعمل على ترجمة القرارات الى مخرجات**

 **ذات نتايج وتأثيرات ويمكن تصنيف التفيير المحدث:-**

* **التغيير في الانظمة والعمليات.**
* **التغيير في الثقافة.**
* **التغيير في الهيكل التنظيمي.**
1. **الاعتبارات الادارية والتنظيمية في صنع السياسات الادارية والتنفيذية.**

**رابعا: وصل الحلقة المفقودة وردم الفجوة في تحليل تنفيذ السياسة العامة:-**

**ان النموذج التقليدي في الادارة العامة كان انوجا منكفئا على ذاته حينما قبل او اجبر على القبول بفكرة ان هناك خطوطا فاصلة بين عملية صنع السياسة العامة من جهة وبين عملية تنفيذ السياسة العامة من جهة اخرى , ما يعني ايضا حصول قطعية فاصلة بين من يصنع السياسة العامة وبين من يقوم بتنفيذها. النموذج اسهم داخليا في التقليل والتذليل من اهمية العملية التنفيذية ودورها الفاعل في صنع السياسة العامة .**

 **اخذ تحليل عملية تنفيذ السياسة العامة يتبنى أحداث المنهجيات المختصة في تنفيذ التحليل الشامل**

 **للسياسة العامة ويحسن الاستفادة الحصرية منها في تحليل التنفيذ مثل:-**

1. **اتجاه معرفة السياسة)يهتم بالمعلومات عن السياسة العامة وصنعها وما يتعلق بحل المشكلات العامة وتوفيرالمعلومات المطلوبة).**
2. **اتجاه شبكة السياسة(يهتم بمختلف انواع الجماعات وانماط الاتصالات وتعدد التحالفات الرسمية وغير الرسمية).**
3. **اتجاه السياسة العامة العالمية(يهتم بأثر البعد الخارجي على البعد الداخلي وجدولة القضايا الكبرى مثل قضايا البيئة والديون وحقوق الانسان).**
4. **دراسات اخفاقات السياسة(يهتم بتقصي الاسباب الحقيقية وراء فشل السياسة العامة في بلوغها لأهدافها وتحليل مواطن الخلل).**
5. **مدرسة الخطاب العام(تركز على وجوب ان يعطي محلل السياسة العامة اهمية للخطاب او الحديث العام من حيث اللغة والاسلوب في عرض المشكلة والحلول والبدائل المرشحة).**

1. **مدرسة الأفكار العامة(تركزعلى دور محلل السياسة العامة بأن يتوصل الى طرق مضافة جديدة تعبر عن فهم المتعلقات للسياسة عامة ولقضاياها.**

1. **مدرسة حرية الفكر(تركز على ان المحلل السياسة العامة علية ان يتضمن في تحليلاته خفايا المجتمع ويتناول القضايا المهمة,والطبقات الانسانية المهمشة والمغيبة).**

**خامسا: طبيعة النماذج الإدارية والتنظيمية المستخدمة في عملية تنفيذ السياسة العامة:-**

* **الانموذج الهرمي التقليدي. مراجعة ص 314**
* **الانموذج الحديث غيرالتقليدي. مراجعة ص 316**

**الفصل التاسع:
 تقويم السياسة العامة:
اولا: تعريف بمفهوم التقويم :**

 **تعددت التعريفات وتنوعت الاطروحات في ضوء المرتكزات المعرفية والنظرية وفي ضوء المنهجية العلمسة للادوات والمقاييس التى تتيحها اساليب البحث العلمي .**

**( أهم التعريفات للتقويم )**

* **دراسة لغرض تقدير البرنامج القائم في اطار قدرته على اكمال او تحقيق اهدافه.**
* **هو تحليل منتظم لمخرجات البرنامج ويعني تحديد الفروقات في المعلومات ما قبل ومابعد وما يحصلل في وضعية البرنامج ومن ثم تفسيرها في ضوء استخدام المعاييس والمعايير الاحصائية.**
* **(تعريف داي)تقويم السياسة العامة يعني تقديرا لأثر السياسة العامة.**
* **(هاري هاتر)عملية منظمة تستهدف تقويم النشاطات الحكومية حتى تقدم معلومات متكاملة عن الاثار البعيدة والقريبة المدى للبرامج الحكومية..**

**من خلال هه التعريفات يتضح ان التقويم عملية اختصاصية ذات طابع عمي وتطبيقي تهدف الى فحص البرامج والمشروعات والعمليات التنفيذية المرتبطة بالسياسة العامة ودراسة نتائجها ومايترتب عنها من عوائد وفوائد.**

**ثانيا: تقويم أثر السياسة العامة:**

 **إن جوهر عملية تقويم السياسة العامة بشكلها الحقيقي لابد وأن ينص على ذلك الأثر الذي تحدثه تلك السياسة العامة في ظروف العالم الحقيقي وذلك من خلال معرفة الأبعاد السياسية التالية:**

 **أ- أثر السياسة العامة على الموقف أو الجماعة محط عناية السياسة العامة.**

 **ب- أثر السياسة العامة على مواقف الجماعات الأخرى غير المستهدفة.**

 **ج- أثر السياسة العامة على الظروف الراهنة والظروف المستقبلية.**

 **د- أثرهاالسياسة العامة من حيث تكاليفها المباشرة لدعم البرنامج بالموارد التخصصية المطلوبة.**

 **ه- أثر السياسة العامة من حيث التكاليف الغير مباشرة.**

**وضع (ماثيوكان)مؤشرا لتقويم نجاح اسياسة العامة م خلال توضيع عناصر اساسية تتعلق بالمجال الواسع الذي تغطيه جميع عمليات السياسة العامة صنعا وتنفيذا واثارا وهي:-**

* **الى اي مدى تتعامل السياسة العامة مع المشكلات المجتمعية ومع القواعد المنظمة لها ؟**
* **الى اي مدى تسهم السياسة العامة في التشجيع على تغيير السلوك الفردي والجماعي ؟**
* **الى اي مدى تتمكن السياسة العامة من استخدام اليات استراتيجية فاعلة وعقلانية في سبيل تحقيق الالتزام ؟**
* **الى اي مدى يسهم الالتزام بهذه السياسة العامة في تعاظم الفرصة لتنفيذها ؟**
* **الى اي مدى يمكن ان تسفر هذه السياسة العامة عن تحقيق النتائج المرجوة لها ؟**

 **ثالثا : الجهات التي تتولى عملية تقويم السياسة العامة:**

**ان السياسة العامة تتخذ اسلوبا ترابطيا في عملياتها وانشطتها وتتفاعل مع المعطيات تفاعلا دائريا مما يؤكد:-**

1. **ان السياسة العامة قد تصنع كما تدار وتدار كما تصنع.**
2. **ان السياسة العامة تتطلب ربطا لجميع عملياتها أثناء التحويل.**
3. **تقويم السياسة العامة يجب ان يكون تقويما مستوعبا لها في اطار شمولي كميا ونوعيا ومتلازما ضمن جميع مراحلها وعملياتها وانشطتها.**

**الجهات الاساسية التى تتولي عملية التقويم:-**

1. **التقويم من قبل صانعي السياسة العامة (شكل التقويم يكون من خلال مراقبة صانعي السياسة العامة لمواقف الدوائر الانتخابية تجاه البرامج حيث يصبح المعيار في تقويم اي برنامج هو شيوعه او لا).**
2. **التقويم من قبل منفذي السياسة العامة (يقوم منفذو السياسة بمحاولة ضبط اوتشكيل المعلومات التى سيتلقاها صانعو السياسة العامة حول البرامج التنفيذية).**
3. **التقويم من قبل المقومين المختصين (قيام عدد من الاشخاص باجراء تقويم رسمي منهجي بمقابل يتقاضوه).**

**رابعا :أنواع التقويم في السياسة العامة:**

**تتعدد اتجاهات ونوعيات تقويم السياسة العامة في ضوء اختلاف اهدافها بالنسبة لعمليات التقويم وتبعا لدرجة تركيزها.**

1. **التقويم المتقدم وتقويم السياسة العامة (يعنى بدراسة الجدوى قبل اتخاذ القرار)**
2. **التقويم الاستيراتيجي(يمكن اعتماده لتحديد فاعلية التنفيذ ومساعدة مدراء البرامج لادخال التعديلات)**
3. **تقويم عمليات تنفيذ البرامج(يتركز على تحليل العمليات التنفيذية للبرامج من حيث الاستراتيجية وعمليلا التشغيل والتكاليف والتداخلات).**
4. **تقويم الفاعلية (في سبيل معرفة قدرة البرنامج على تحقيق اهدافه الاساسية).**
5. **تقويم الكفاءة(يعنى بتقويم الدرجة التى تحافظ فيها اية سياسة عامة على اقل نفقة كمؤشر اقتصادي).**
6. **تقويم النتائج(يعنى بقياس النتائج واثار البرامج السلبية والايجابية على المستفيدين).**

**خامسا :معايير التقويم في السياسة العامة:**

**ان المعايير يمكن ان تبنيها في عملية تقويم السياسة العامة عديدة ومتنوعة ولم تعتمد على معيار واحد.**

**قدم (ادوارد سوشمان) المعايير الخمسة الاتية:-**

1. **الجهد :- يتمثل بكمية ونوع الانشطة والعمليات اللازمة التى تتطلبها المدخلات.**
2. **الانجاز :- يمثل الاداء والنتائج المتحقة عن ذلك الجهد.**
3. **الكفاية :- تمثل درجة الاداء الكلي للبرامج في ضوء الحاجةالكمية والكلية لها.**
4. **الكفاءة :- تمثل تقويم الطرق والخيارات البديلة في ضوء مفهوم النفقة.**
5. **العملية :- تمثل الية عمل البرامج .**

**وتوسع (سبارو) وطرح مجموعة معايير لعملية تقويم السياسة العامة تشتمل على المضامين والمعطيات :-**

 **(الفاعلية – الكفاءة – الكفاية – العدالة – المسؤولية – الملاءمة)**

**ان الوكالة الامريكية للتنمية الدولية تستخدم ثلاث معايير اساسية لتقويم برامجها:-**

 **(الفاعلية , الاهمية , الكفاءة)**

**سادسا: المستلزمات الاجرائية في عملية تقويم السياسة العامة:**

**تتطلب عمليه التقويم بضع مستلزمات عملية واجرائية للقيام بها وتأديتها للغرض المطلوب :-**

1. **متطلبات عملية التقويم.**
* **تحديد احتياجات واهتمامات صانع السياسة ا ادارة البرامج.**
* **تحديد طبيعة المشكلة ونطاقها.**
* **تحديد اهداف البرنامج المراد تقويمة.**
* **تطوير المعايير والمقاييس الشاملة لغرض قياس اهداف البرنامج الخاضع للتقويم.**
1. **ادارة عملية التقويم والمباشرة بتنفيذها والتأكد من جدواها**

**تجسيد لجوهر العملية بمختلف ابعادها التخطيطية والتنظيمية والرقابية حيث لابد للمسؤل القيام بالانشطة التحضيرية التالية لغرض تنفيذ العملية التقويمية.:-**

* **تحضير خطة الدراسة التقويمية.**
* **اختيار فريق المقومين والاساليب والوسائل والمعاييرالمستخدمة.**
* **تحديد الاطر والاجراءات الادارية والتنظيمية المعبرة عن نشاط عملية التقويم.**
* **تنفيذ عملية التقويم من خلال تحديد المسؤليات وتوزيع المهام.**
* **تقويم التقويم من خلال معرفة المسؤول عن التقويم لاهداف العملية التقويمية ودرجة حاجتها للموارد والامكانيات المادية والتقنية والبشرية.**

**سابعا: مظاهر اداء عملية التقويم في السياسة العامة:**

**ان اداء عملية التقويم يتم من خلال جهات وطرق عديدة ومختلفة يمكن ان تأخذ شكلا دوريا وبصورة منتظمة وقد يكون طارئا ومفاجئا وقد يكون ذا صفة مؤسسية , وتكون اشكال التقويم للسياسة العامة ضمن اطارها الرسمي والمؤسسي:-**

1. **الإشراف والمراجعة البرلمانية.**
2. **مكتب المحاسبة العام.**
3. **المجالس الرئاسية.**
4. **الادارات الحكومية.**

**والى جانب متطلبات المعلومات التى ينبغي توافرها في عملية التقويم السليم فعلى اساس المستوى المنهجي يمكن تبني مجموعة اساليب تحليلية تقويمية للسياسة العامة وهي:-**

* **التقويم الصوري.**
* **التقويم الرسمي.**
* **التقويم النظري.**

**ثامنا: مشكلات تقويم السياسة العامة:**

**تواجه دراسات تقويم السياسة العامة صعوبات متعددة وقد افرزت التجارب العلمية في التقويم كما من القيود والمعيقات**

**التى تحول دون اجراء عملية التقويم الجيد للسياسة العامة.**

**اهم المشكلات التى تواجهها عملية تقويم السياسة العامة هي:-**

1. **المشكلات المنهجية المندرجة في التقويم الفني والتخصصي.**
2. **المشكلات التقويمية المندرجة ضمن محيط البرنامج محل التقويم.**
3. **المشكلات التقويمية المندرجة في طبيعة السياسة العامة.**
4. **المشكلات المتعلقة بنتائج اتقويم.**
5. **المشكلات المتعلقة بالبيئة والمحيط الخارجي.**
6. **المشكلات المتعلقة بالابعاد الفلسفية لمضمون النفع العام والخدمة العامة.**
7. **المشكلات المتعلقة بالجوانب الاخلاقية.**

**تاسعا: موقف عملية التقويم من اثار السياسة العامة:**

**ان الواقع القائم لعلاقة السياسة العامة والادارة العامة على حد سواء مع عملية التقويم يتسم بالجفاء والقطيعة مما يدل على حالة الصراع او الخلاف القائم. وفي ضل هذه الاشكالية ,ان اغلب السياسات العامة لا تحقق اغراضها واهدافها وليس لها تأثير قوي حيال المشكلات العامة. فإن اسباب ذلك ترجع الى عوامل عديدة وهي:-**

* **عدم كفاية الموارد المخصصة للتعامل مع القضية المطلوب حلها.**
* **ان السياسات العامة قد تدار بطريقة سطحية تقلل من اثارها.**
* **ان اسباب المشكلات والقضايا العامة كثيرة ومتنوعة .**
* **يسهم الجمهور احيانا بالتفاعل مع السياست العامة بطريقة تحد من تاثيرها ونتائجها.**
* **لبعض السياسات العامة اهداف متعارضة وغير متداعمة مع بعضها البعض.**
* **ان حلول بعض المشكلات او القضايا قد تتضمن تكلفة عالية تفوق نسبة اضرارها.**
* **ان بعض المشكلات غير قابلة للحل نهائيا.**
* **ان بعض المشكلات والقضايا لا تعالجها السياسة العامة.**
* **ان القضايا الازموية والمشكلات الواسعة والحرجة قد تعيق الاهتمام بغيرها من المشكلات والقضايا القائمة.**

**وأخيراً وليس بآخراً ، اللهم اجعل هذا العمل خالصا لوجهك الكريم ، فأنت وحدك تعلم مافي نفسي ولا اعلم مافي نفسك ، وأنت – يالله – علام الغيوب.**

**لاتنسونا من دعائكم أخيكم Adooola والله يوفق الجميع...**